

رسائل في العقيدة . 7

الأركان الأربعة

للأصول الأربعة

الإمام حجة الاسلام
ابو حامد الغزالي

اعداد

زياد حبوب أبو رجائي

الفهرس

م	البيان	الصفحة
١	الركن الأول : معرفة ذات الله سبحانه وتعالى	٥
٢	الركن الثاني : العلم بصفات الله تعالى	٥٩
٣	الركن الثالث : العلم بأفعال الله تعالى	٨٦
٤	الركن الرابع : في السمعيات وتصديقه صلى الله عليه وسلم	١٢٢

هذه الأركان الأربعة
الجاوية للأصول الأربعين
هي قواعد الحقائق
فمن اعتقدها كان موافقاً لأهل السنة
ومبائناً لرهط البدعة

~~~~~  
بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله أولاً حمداً كثيراً متوالياً وإن كان  
يتضاءل دون حق جلاله حمد الحامدين  
الحمد لله المبدىء المعيد الفعال لما يريد ذي  
العرش<sup>(١)</sup> المجيد والبطش الشديد الهادي  
صفوة العبيد إلى المنهج الرشيد والمسلك  
السديد المنعم عليهم بعد شهادة التوحيد  
بحراسة عقائدهم عن ظلمات التشكيك  
والترديد السالك بهم إلى اتباع رسوله  
المصطفى واقتفاء آثار صحبه الأكرمين  
المكرمين بالتأييد والتسديد المتجلي لهم في

---

(١) على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده استواء منزهاً عن  
المماساة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال

~~~~~  
ذاته وأفعاله بمحاسن أوصافه التي لا
يدركها إلا من ألقى السمع وهو شهيد
المعرف إياهم:

عقيدة فيها لوامع من الأدلة مختصرة من
غير تعمق.

فلنورد في هذا الكتاب تلك اللوامع (في لوامع
الأدلة للعقيدة) ولنقتصر فيها على ما حررناه
لأهل القدس وسميناه الرسالة القدسية في
قواعد العقائد

أركان الإيمان

الركن الأول :

معرفة ذات الله سبحانه وتعالى

وأن الله تعالى واحد ومداره على عشرة
أصول

١. الأصل الأول معرفة وجوده تعالى^(٢)

(٢) لأن معرفة الله تتضمن معرفة وجوده ومعرفة قدمه ومعرفة بقائه لذلك لا يخفى أن معرفة الله يصدق عليها تقرير عقائد. قال تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} والعلم بشيء من ذلك لا يصح إلا من جهة النظر والاستدلال بالدليل، وما لا يصح الواجب إلا به فهو واجب مثله. وقلنا بالدليل ليخرج من التقليد إلى التحقيق، وهو أول الواجبات على من له قدرة عليه ويأثم بتركه لان الوجوب بالشرع لا بالعقل عند أهل السنة.

وقال ابن حجر الهيتمي في شرحه منهاج الطالبين للنووي : وأفضله (العلم) معرفة الله تعالى لأن العلم يشرف بشرف معلومه وهي

واجبة إجماعا وكذا النظر المؤدي إليها ووجوب (النظر والاستدلال) بالشرع عند أكثر الأشاعرة إذ لا حكم قبل الشرع وعند بعض الأشاعرة والمعتزلة (النظر المؤدي إليها ووجوبهما) بالعقل. واحتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إفحام الأنبياء إذ يقول المكلف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر ... والجواب على المعتزلة بوجهين :

أحدهما: أنه مشترك الإلزام إذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر

الثاني: وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا، هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الأمر موقوفا على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الأمر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب، ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضا أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر، والشرع ثابت في نفس الأمر علم المكلف بثبوته أو لم يعلم نظرفيه أو لم ينظر، وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الأمر مطلقا وليس يلزم من هذا تكليف الغافل؛ لأن الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم

يصدق به، وهذا معنى ما قيل إن شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وبهذا الحل أيضا يندفع الإشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر عليّ ما لم أنظر: باطل؛ لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الأمر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه (حاشية الشرواني على التحفة ١/٢٩)

والواجب لقب لأحد الأحكام الخمسة الشرعية وله ألقاب آخر: الفرض والمكتوب والمحتم والمستحق واللازم فهذه ستة قال الاجهوري: ومن الواجب الذي لا ثواب في فعله معرفة الله تعالى لأن الثواب يتبع النية والنية هنا ممنوعة، لأن وجوب الشيء بالشرع إنما يكون من جهته، فمن لم يعرفه لا يكون عنده شيء واجب بالشرع فلا يتصور أن يفعله بالنية امتثالا، وإذا انتفى فعله بالنية المذكورة انتفى الثواب.

وقال اللقاني: قال بعض المحققين: لا تحتاج معرفة الله إلى نية بل لا يمكن توقفها عليها لأن النية قصد المنوي، وإنما يقصد العاقل ما يعرف، فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة وهو محال فمن عرف الله تعالى بالأدلة التي نصّبها لمعرفته فهو مؤمن، ومرتبته في الإيمان أرفع من مرتبة من آمن به من غير علم. قال الله عز وجل: {هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} أما التقليد :



١. قال القرطبي المالكي : وإن كان إيمان المقلد صحيحا على المعتمد.
 ٢. وقال الهوتي الحنبلي : لا يجوز التقليد في معرفة الله تعالى،
 والتوحيد والرسالة، ذكره القاضي وابن عقيل وأبو الخطاب وذكره
 عن عامة العلماء وذكره غيره أنه قول جمهور العلماء واستدل
 لذلك بأمره تعالى بالتدبر والتفكر

٣. وفرّق الشافعية في مسألة النظر بين فرض عين بالدليل الاجمالي
 وفرض كفاية في الدليل التفصيلي.. فلا يجوز التقليد في الاول وهو
 الراجح عند الامامين الأمدي والرازي .. اما الثاني للمؤهلين يتمكن
 به من ازالة الشبه والزام المنكرين وارشاد المكلفين.

أما غيرهم ممن يخشى عليهم الخوض في علم الكلام اساسا
 لضعف التحصيل العلمي او من العوام الوقوع في الشبهة
 والضلال لهذا الاشكال كان محمل منع السلف من الاشتغال بعلم
 الكلام كما قال ابن الهمام في المسامرة (المسامرة ص ١٢) والا فان
 الامام الشافعي خاض نقاشا مع بشر المريسي وحفص الفرد
 المعتزليين.. وثبت عن الامام ابي حنيفة ذلك كما في حادثة منع ابنه
 منه لسبب انه كانوا يتعلمونه بهدف الغلبة على الخصم بخلاف
 الامام الذي كان همه مناظرتهم لقطع الشبه واعادتهم الى السنة...
 وثبت عن الامام مالك ذلك حتى منع الاسئلة في مجلسه في ذلك
 واعتبرها بدعة .. خشية الوقوع في الشبهة؛ فالشبهة العقلية عادة

خطأفة لقوة سببها من قبل الجهمية والمعتزلة وليس بالامكان من
اي مكلف غير مؤهل الصد واقناع الحجة بالحجة!!
علاقة العبادة بمعرفة الله:

فرّق السادة الاحناف والشافعية بين العبادة والطاعة والقربة:
العبادة: ما تتوقف على معرفة المعبود مع النية،
الطاعة : امثال الأمر والنهي عرف الأمر والنهي أم لم يعرف.
القربة : ما تتوقف على معرفة المتقرب إليه وإن لم تتوقف على
نية كالعق، فأخصها العبادة، وأعمها الطاعة لانفرادها في النظر
الموصل إلى معرفة الله تعالى(حاشية الطحطاوي على المراقي ٨)
(حاشية الجمل على المنهاج ١/٢٦٥) في شرح المنفرجة لشيخ
الإسلام زكريا الانصاري

والنظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربة ولا عبادة اهـ
وقواعد مذهب الاحناف لا تأباه ، وإنما لم يكن النظر قربة لعدم
المعرفة بالمتقرب إليه؛ لأن المعرفة تحصل بعده ولا عبادة لعدم
التوقف على النية (رد المحتار ١٠٦/١)

قال السادة المالكية وقد اجتمعت الأمة على وجوب معرفة الله
تعالى، ولو كانت مستحيلة لما اجتمعت عليه الأمة(شرح التنوخي
على الرسالة ١/٢١) وحكم نظر الإنسان واجب

قال القاضي أبو بكر بن الطيب رحمه الله وغيره:- (الجامع لمسائل المدونة ٢٤/٧)

الواجب على كل مكلف أن يعرف به بالأوائل والمقدمات التي لا يتم فيه النظر في معرفة الله عز وجل وصفاته وحقيقته توحيده إلا بها فإن كانت العبادة مما لا يصح أن تفعل إلا لله كإرادة التقرب إليه بالعبادة، أو كانت مما لا يصح أن يفعل إلا لغير الله كالنظر المؤدي إلى معرفة الله عند من جعله أول الواجبات لم يفتقر ذلك إلى نية قال القرطبي: فإذا قلنا إن أول الواجبات الإيمان بالله وهو التصديق به وبما أخبر به عن نفسه من صفات ذاته وأفعاله، فإن النظر والاستدلال المؤدي إلى معرفة الله تعالى واجب أيضا أوجبه الله على عباده وافترضه عليهم وتعبد بهم به كسائر العبادات الواجبات. والدليل على وجوبه قول الله عز وجل: {قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ} (المقدمات الممهدة ١/٦٠)

وقال السادة الحنابلة: قال الأصحاب: معرفة الله تعالى وجبت شرعا، نص عليه احمد (ابن مفلح / المبدع ٧/٤٩٧) وقال الهوتوي في كشف القناع: والإجماع على وجوب معرفة الله تعالى (٦/٣٠٦)

~~~~~  
وأول ما يستضاء به من الأنوار ويسلك من  
طريق الاعتبار ما أرشد إليه القرآن فليس  
بعد بيان الله سبحانه بيان وقد قال تعالى "  
ألم نجعل الأرض مهاداً والجبال أوتاداً  
وخلقناكم أزواجاً وجعلنا نومكم سباتاً  
وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النهار معاشاً  
وبنينا فوقكم سبْعاً شداداً وجعلنا سراجاً  
وهاجاً وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجاً  
لنخرج به حباً ونباتاً وجنات ألفافاً "

وقال تعالى " إن في خلق السموات والأرض  
واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في  
البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من  
السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها

~~~~~  
 وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح
 والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات
 لقوم يعقلون

وقال تعالى " ألم تروا كيف خلق الله سبع
 سموات طباقاً وجعل القمر فيهن نوراً وجعل
 الشمس سراجاً والله أنبتكم من الأرض نباتاً
 ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً
 وقال تعالى " أفرايتم ما تمنون أفرايتم ما
 تمنون ءأنمت تخلقونه أم نحن الخالقون "
 إلى قوله " للموقين "

فليس يخفي على من معه أدنى مسكة من
 عقل إذا تأمل بأدنى فكرة مضمون هذه
 الآيات وأدار نظره على عجائب خلق الله في

~~~~~  
 الأرض والسموات وبدائع فطرة الحيوان  
 والنبات أن هذا الأمر العجيب والترتيب  
 المحكم لا يستغني عن صانع يدبره وفاعل  
 يحكمه ويقدره؛ بل تكاد فطرة النفوس  
 تشهد بكونها مقهورة تحت تسخير ومصرفة  
 بمقتضى تدبيره<sup>(٣)</sup>

ولذلك قال الله تعالى " أفى الله شك فاطر  
 السموات والأرض "

ولهذا بعث الأنبياء صلوات الله عليهم لدعوة  
 الخلق إلى التوحيد ليقولوا " لا إله إلا الله<sup>(٤)</sup> "

---

(٣) في صحيح ابن حبان: لما نزل قوله تعالى {إن في خلق السماوات  
 والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب} [آل عمران:  
 ١٩٠] قال «ويل لمن قرأهن ولم يتدبرهن، ويل له ويل له»  
 (٤) أسلوب الاستثناء في سياق النفي يحمل في حيثياته :- =

## وما أمروا أن يقولوا لنا إله وللعالم إله. فإن

(١) تمكين المعنى وتقديره في الذهن (تأكيد) إذا كان المخاطب به منكراً أو متردداً

(٢) رفع لحكم خاص من حكم عام أي: استخراج بعض ما تناوله اللفظ بصيغة العموم إلى التخصيص،

(٣) له ميزة الاختصاص بالشيء دون غيره؛ أي: إخراج جزء من كل.

(٤) لفظ "إله" نكرة استعمل توكيده بـ (لا) النافية للجنس لأنها تعمل عمل إنَّ في النكرات

(٥) انها هي (لا) المبرئة؛ لأنها: تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر.

(٦) تقدير الخبر المحذوف (موضع الخلاف)

طائفة اختارت كلمة (موجود) وطائفة اختارت كلمة (حق) اي يستحق العبادة .. والتقديران صحيحان فالاول ينفي وجود اله غير الله فلا يعترف باي اله عبدت.. لان نفي الجنس يقتضي نفي جميع صفاته وخصائصه فعندما ثبت الالهية لله وحده عز وجل و نفىها عن سواه

والثاني ينفي وجود آلهة تستحق العبادة غير الله

والتقدير الثاني اقوى في جزالة المعنى

~~~~~

ذلك كان مجبولاً في فطرة عقولهم من مبدأ
 نشوئهم وفي عنفوان شبابهم.
 ولذلك قال عز وجل " ولئن سألتهم من خلق
 السموات والأرض ليقولن الله.
 " وقال تعالى " فأقم وجهك للدين حنيفاً
 فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل
 لخلق الله ذلك الدين القيم "
 فإذا ؛

في فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغني
 عن إقامة البرهان.
 ولكننا على سبيل الاستظهار والاقتداء
 بالعلماء النظّار نقول: من بدائة العقول:


~~~~~  
 ١- أن الحادث لا يستغني في حدوثه عن  
 سبب يحدثه، والعالم<sup>(٥)</sup> حادث فإذا لا  
 يستغني في حدوثه عن سبب.

أما قولنا " إن الحادث لا يستغني في حدوثه  
 عن سبب " :

فجلي فإن كل حادث مختص بوقت يجوز  
 في العقل تقدير تقديمه وتأخير فاختصاصه  
 بوقته دون ما قبله وما بعده يفتقر  
 بالضرورة إلى المخصص  
 وأما قولنا " العالم حادث " فبرهانه:

---

(٥) العالم كل ما سوى الله .. وهنا برهان الاعتلال : مقدمتان  
 ونتيجة وهو من القياس المنطقي

~~~~~  
 أن أجسام العالم لا تخلو عن الحركة
 والكون وهما حادثان وما لا يخلو عن
 الحوادث فهو حادث.

ففي هذا البرهان ثلاث دعاوى؛

الأولى: قولنا إن الأجسام لا تخلو عن الحركة
 والسكون وهذه مدركة بالبدية والاضطرار
 فلا يحتاج فيها إلى تأمل وافتكار فإن من
 عقل جسماً لا ساكناً ولا متحركاً كان لمتن
 الجهل راكباً وعن نهج العقل ناكباً.

الثانية: قولنا إنهما حادثان ويدل على ذلك
 تعاقبهما ووجود البعض منهما بعد البعض
 وذلك مشاهدة في جميع الأجسام ما شوهد
 منها وما لم يشاهد فما من ساكن إلا

والعقل قاض بجواز حركته وما من متحرك
إلا والعقل قاض بجواز سكونه فالطاريء
منهما حادث لطريانه والسابق حادث
لعدمه؛ لأنه لو ثبت قدمه لاستحال عدمه -
على ما سيأتي بيانه وبرهانه في إثبات بقاء
الصانع تعالى وتقدس -

الثالثة: قولنا ما لا يخلو عن الحوادث فهو
حادث

وبرهانه أنه لو لم يكن كذلك لكان قبل كل
حادث حوادث لا أول لها ولو لم تنقض تلك
الحوادث بجملتها لا تنتهي النوبة إلى وجود
الحادث الحاضر في الحال وانقضاء ما لا
نهاية له محال، ولأنه لو كان للفلك دورات

~~~~~  
 لا نهاية لها لكان لا يخلو عددها عن أن  
 تكون شفعاً أو وترأً أو شفعاً ووترأً جميعاً أو  
 لا شفعاً ولا وترأً

ومحال أن يكون شفعاً ووترأً جميعاً أو لا  
 شفعاً ولا وترأً. فإن ذلك جمع بين النفي  
 والإثبات؛ إذ في إثبات أحدهما نفي الآخر  
 وفي نفي أحدهما إثبات الآخر.

ومحال أن يكون شفعاً لأن الشفع يصير وترأً  
 بزيادة واحد. وكيف يعوز ما لا نهاية له:  
 واحد؟

ومحال أن يكون وترأً إذ الوتر يصير شفعاً  
 بواحد فكيف يعوزها واحد مع أنه لا نهاية  
 لأعدادها.

ومحال أن يكون لا شفعاً ولا وترّاً إذ له  
نهاية.

فتحصل من هذا أن العالم لا يخلو عن  
الحوادث. وما لا يخلو عن الحوادث فهو إذن  
حادث وإذا ثبت حدوثه كان افتقاره إلى  
المحدث من المدركات بالضرورة

٢. الأصل الثاني العلم بأن الله تعالى قديم<sup>(٦)</sup>  
لم يزل، أزلي<sup>(٧)</sup> ليس لوجوده أول بل هو أول  
كل شيء وقبل كل ميت وحي.

---

(٦) القديم الموجود الذي لا ابتداء لوجوده والقائم بنفسه لقوله  
تعالى : والله هو الغني الحميد



---

(٧) أزلي : موجود لا أول له سواء كان وجوديا او عدميا  
وكل قديم أزلي والعكس غير صحيح ؛  
وعليه الصفات السلبية توصف بالازلية لا بالقدم .. وعدمنا أزلي  
لا يوصف بالقدم بل في الازلية وتوصف الصفات المعنوية انها  
قديمة (انظر حاشية الشنواني الشافعي على شرح الجوهرة  
ص ٢٥٠)

## وبرهانه<sup>(٨)</sup> أنه لو كان حادثاً ولم يكن قديماً

(٨) برهان التطبيق : ابطال التسلسل او ابطال حوادث لا اول لها او أمور غير متناهية واقتصر المنع على التسلسل في الماضي لأنه يستلزم المحالات من كون شئ من العالم قديماً اي موجودات لا أول لها أو كون مالا يتناهى قد تناهى بالفعل ، وما كان هذا حاله فكيف يكون له آخر!

اما في المستقبل فأمر لم يقع بالفعل وهي مقدرات لها اول ولا يترتب عليه المحال وهو دخول مالا يتناهى في حيز التناهي فلا يستحيل أن يوجد بعد كل حركة حركة تتلوها. فالحركة المضارعة متوقف وجودها على الحركة الماضية التي تسبقها . فلا يمنع العقل أن يقدر وجود حوادث بعدها طالما أن الزمان مستمر وهذا الشاهد للنقل من حيث الشرع فقد ثبت التخليد والابدية للجنة والنار وان اهلها مخلصون وفي الاثران عمر بن عبد العزيز قال وجد المؤمن ليبقى

وهنا يجدر الاشارة الى مخالفة ابن تيمية رحمه الله للسلف في تقرير مسألة التسلسل بالنوع ، وقدّم النوع قال ابن تيمية في كتاب منهاج السنة :

(والنص والعقل دل على أن كل ما سوى الله [تعالى مخلوق] حادث كائن بعد أن لم يكن، ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة [حدوث النوع] ، فلا يلزم من ذلك أنه لم يزل الفاعل المتكلم معطلا عن الفعل والكلام، ثم حدث ذلك بلا سبب ، كما لم يلزم [مثل] ذلك في المستقبل، فإن كل فرد فرد من المستقبلات المنقضية فان، وليس النوع فانيا. كما قال تعالى: {أكلها دائم وظلها} ، وقال: {إن هذا لرزقنا ما له من نفاد}. فالدائم الذي لا ينفد - أي لا ينقضي - هو النوع، وإلا فكل فرد من أفراد نافذ منقض ليس بدائم.

وذلك أن الحكم الذي توصف به الأفراد إذا كان لمعنى موجود في الجملة [وصفت به الجملة، مثل وصف كل فرد بوجود أو إمكان أو بعدم، فإنه يستلزم وصف الجملة] بالوجود والإمكان والعدم؛ لأن طبيعة الجميع هي طبيعة كل واحد واحد، وليس المجموع إلا الآحاد الممكنة أو الموجودة أو المعدومة.

وكذلك إذا وصف كل واحد واحد من المتعاقبات بفناء أو حدوث، لم يلزم أن يكون النوع منقطعا أو حادثا بعد أن لم يكن؛ لأن حدوثه معناه أنه وجد بعد أن لم يكن، كما أن فناءه معناه أنه عدم بعد وجوده. وكونه عدم بعد وجوده، أو وجد بعد عدمه أمر يرجع إلى وجوده وعدمه، لا إلى نفس الطبيعة الثابتة للمجموع





ثم يقول بعد هذا الشرح:

[[وهذا أمر يختص به المجموع، لا يوصف به الواحد، وإذا حصل للمجموع بالاجتماع حكم يخالف به حكم الأفراد، لم يجب مساواة المجموع للأفراد في أحكامه.

وبالجملة، فما يوصف به الأفراد قد توصف به الجملة وقد لا توصف به، فلا يلزم من حدوث الفرد حدوث النوع إلا إذا ثبت أن هذه الجملة موصوفة بصفة هذه الأفراد.]]

(منهاج السنة ٤٢٧/١)

ان من قام به الحادث فهو حادث والحق سبحانه وتعالى قديم ازلي يؤكد ابن تيمية هنا ان هذا الكلام صحيح ان اريد به آحاد الحوادث وافرادها المتعاقبة في الوجود فان لكل واحد منها بداية ونهاية فما لم يخل منها فهو اما ان يكون معها او بعدها وعلى كلا التقديرين يكون حادثا

وقال: (اما ان اريد جنس الحوادث فهو تعبير باطل لان الجنس يجوز ان يكون قديما وان كان كل فرد من افراده حادثا حيث لا يلزم من حدوث كل فرد حدوث الجملة لان الجملة حكما غير حكم الافراد)أه  
اقول:



(١) كلام ابن تيمية يلزم منه اعتقادا بتسلسل الانواع في الماضي وهذا ممتنع ولا يمكن تصويره شرعا ولا عقلا:-

(٢) من حيث السمع : هذا خلاف للحديث في البخاري قال رسول الله (كان الله ولم يكن شيء غيره) وفي رواية: لم يكن شيء قبله. قال ابن حجر: وفي رواية غير البخاري : ولم يكن شيء معه.) والشيء يشمل الافراد والانواع !! فتأمل اخي المسلم

(٣) من حيث المعقول : فقلوله بقديم الجنس (النوع) وحدوث الافراد لا يمكن تصويره لان الجملة ليست الا الافراد مجتمعة فاذا فرض ان كل فرد منها حادث لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً فهل الجنس شيء اخر غير الافراد مجتمعة !!

فوجود الكل لا يتم الا بوجود جزئياته فاذا كل جزء من جزئياته حادثا من قبل الفاعل الله فكيف يكون الكل قديما بقديم الله تعالى سبحانه عما يكون معه احد

(٤) اهل السنة والجماعة اتفقوا على منع هذا التسلسل في الماضي التزاما بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الجهمية التي نفتته في الماضي والمستقبل!! وخلاف ابن تيمية الذي جوّزه في الماضي والمستقبل ....

~~~~~

لافتقر هو أيضاً إلى محدث وافتقر محدثه
إلى محدث وتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية، وما
تسلسل لم يتحصل أو ينتهي إلى محدث
قديم هو الأول وذلك هو المطلوب الذي
سميناه صانع العالم ومبدئه وبارئه ومحدثه
ومبدعه

(٥) وقد خطأه كل من الحافظ ابن حجر والشيخ الهراس والشيخ
الالباني والشيخ الجامي اضافة الى السادة الاشاعرة ...وقد استدل
المتكلمون على هذا المنع بقانون (برهان التطبيق)
ساتكلم عنه لاحقا في منشور مخصوص

٣. الأصل الثالث العلم بأنه تعالى مع كونه
أزلياً أبدياً ليس لوجوده آخر فهو الأول
والآخر والظاهر والباطن لأن ما ثبت قدمه
استحال عدمه

وبرهانه^(٩) أنه لو انعدم لكان لا يخلو إما أن
ينعدم بنفسه أو بمعدم يضاده ولو جاز أن

(٩) برهان وجوب البقاء : اثبات نفي العدم اللاحق للوجود، أي
انتفاء العدم اللاحق لوجود الذات، والصفات فلو أمكن أن يطرأ
عليه العدم لانتفى عنه القدم، والقدم اثبتناه في الأصل الثاني
السابق

والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً مسبقاً بالعدم، فإذا بطل نفي
القدم بطل إمكان لحوق العدم وإذا بطل إمكان لحوق العدم
وجب أن الإله باق وهو المطلوب. فالقاعدة "كل ما ثبت قدمه
استحال عدمه" ولا قديم إلا الله تعالى.

ينعدم شيء يتصور دوامه لجاز أن يوجد شيء يتصور عدمه بنفسه فكما يحتاج طريان الوجود إلى سبب فكذلك يحتاج طريان العدم إلى سبب.

وباطل أن ينعدم بمعدم يضاده لأن ذلك المعدم لو كان قديماً لما تصور الوجود معه. وقد ظهر بالأصلين السابقين وجوده وقدمه

فكيف كان وجوده في القدم ومعه ضده؟ فإن كان الضد المعدم حادثاً كان محالاً؛ إذ ليس الحادث في مضادته للقديم حتى يقطع وجوده بأولى من القديم في مضادته للحادث

~~~~~

حتى يدفع وجوده، بل الدفع أهون من  
القطع والقديم أقوى وأولى من الحادث<sup>(١٠)</sup>

---

(١٠) اختلف في البقاء والقدم هل هما وجوديان أو لا يعقل منهما  
غير نفي العدم والزوال.

وقال الأشعري: البقاء وجودي بخلاف القدم لأن الوجود متحقق  
دون البقاء بخلاف الآخر فهو وجودي. وقال القاضي أنه نفس  
الوجود.

والجمهور على أن القدم ليس أمراً زائداً إلا أنه لا يعقل منه إلا  
نفي العدم فأصحها أنهما ليسا بزائدين كالوجود والوحدانية وأنه  
قائم بنفسه مخالف للحوادث.

~~~~~

٤. الأصل الرابع العلم بأنه تعالى ليس بجوهر
يتحيز بل يتعالى ويتقدس عن مناسبة
الحيز^(١١)

وبرهانه أن كل جوهر متحيز فهو مختص
بحيزه ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو
متحركاً عنه، فلا يخلو عن الحركة أو
السكون وهما حادثان، وما لا يخلو عن
الحوادث فهو حادث.

ولو تصور جوهر متحيز قديم لكان يعقل
قدم جواهر العالم فإن سماه مسمّ جوهرًا
ولم يُرد به المتحيز كان مخطئاً من حيث
اللفظ لا من حيث المعنى.

(١١) الحَيَزُ: المكان وكلُّ جمعٍ مُنْضَمٍّ بعضُهُ إلى بعض

٥. الأصل الخامس العلم بأنه تعالى ليس

بجسم

مؤلف من جواهر.

إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر،
وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصاً بحيز بطل
كونه جسمًا لأن كل جسم مختص بحيز
ومركب من جواهر فالجوهر يستحيل خلوه
عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون
والهيئة والمقدار وهذه سمات الحدوث. ولو
جاز أن يعتقد أن صانع العالم جسم لجاز
أن يعتقد الإلهية للشمس والقمر أو لشيء
آخر من أقسام الأجسام. فإن تجاسر

متجاسر على تسميته تعالى جسماً من غير
إرادة التأليف من الجواهر كان ذلك غلطاً
في الاسم مع الإصابة في نفي معنى الجسم

٦. الأصل السادس العلم بأنه تعالى ليس

بعرض قائم بجسم أو حال في محل

لأن العرض ما يحل في الجسم، فكل جسم
حادث لا محالة ويكون محدثه موجوداً
قبله. فكيف يكون حالاً في الجسم وقد كان
موجوداً في الأزل وحده وما معه غيره، ثم
أحدث الأجسام والأعراض بعده؟ ولأنه عالم
قادر مريد خالق - كما سيأتي بيانه - وهذه
الأوصاف تستحيل على الأعراض بل لا تعقل

~~~~~

إلا لموجود قائم بنفسه مستقل بذاته. وقد  
تحصل من هذه الأصول أنه موجود قائم  
بنفسه ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض. وأن  
العالم كله جواهر وأعراض وأجسام فإذا  
لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء بل هو الحي  
القيوم الذي ليس كمثله شيء وأنى يشبه  
المخلوق خالقه والمقدور مقدره والمصور  
مصوره. والأجسام والأعراض كلها من خلقه  
وصنعه فاستحال القضاء عليها بمماثلته  
ومشابهته

## ٩. الأصل السابع العلم بأن الله تعالى منزّه

### الذات عن الاختصاص بالجهات<sup>(١٢)</sup>

(١٢) وهذه هي اقول ائمة أهل السنة والجماعة : ان الله بلا مكان لتنزيهه تعالى عن الجهة والتحيز والمكان

١. [الامام ابو حنيفة]: ذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي أنه كان من المنزهين لله تعالى عن الجهة والجسمية، ثم قال ابن حجر ما نصه : "وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه " اهـ [ الفتاوي الحديثية / ١٤٤ ].

٢. [الامام الشافعي]: "إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته " اهـ [إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٤ )

٣. [الامام البخاري]: قال الشيخ ابن بطال أحد شراح البخاري (٤٤٩هـ) ما نصه : "غرض البخاري في هذا الباب الرد على الجهمية المجسمة في تعلقها بهذه الظواهر، وقد تقرر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقر فيه، فقد كان ولا مكان، وانما أضاف المعارج اليه إضافة تشريف، ومعنى الارتفاع إليه اعتلاؤه- أي تعاليه- مع تنزيهه عن المكان " اهـ [فتح الباري (١٣/ ٤١٦)].

وهناك الكثير من ائمة اهل السنة قالوا ذلك... منهم على سبيل المثال لا الحصر:-

الامام الطبري والزعج والطحاي والسيوطي وابوالحسن الاشعري  
 زابو منصور الماتريدي والرازي والآمدني وابن حبان وابن فورك  
 والقشيري والكلاباذي والخطابي والباقلاني وابن عساكر والبيهقي  
 وابو منصور البغدادي والإسفراييني والخطابي.....

فهو لا أين ولا كيف له \*\* وهو رب كيف وكيف يحول

وهو فوق الفوق لا فوق له \*\* وهو في كل النواحي لا يزول

الحقيقة انها مشكلة لما يتبادر من ظاهرها عند القراءة لكنها تعود  
 لقوله تعالى {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ} ثم  
 اننا يمكن اخراجها من الظاهر بتأويلها كما يلي:

١. انها نفى للجهة واثبات عدم صحة هذا القول كون ان الشاعر  
 قال لا فوق له فانه نفى جهة من الجهات فكيف يثبت ستة  
 جهات!! (فوق -تحت-امام-خلف-يمين-يسار)

فنفي احداها لا يستقيم باطلاق لفظ كل!! لذلك فالشاعر لا  
 يقصد به اثبات جهات!!

٢. ان النواحي لا تعني الجهة حصرا وان كان من معانيها الجهة فهي  
 تشمل كما في القواميس:

من الفعل نحى : والنَّحُو: القَصْدُ والطَّرِيقُ ، يكون ظرفاً ويكون اسماً وتعني وجه من الوجوه وهو في الأصل مصدر شائع أي نَحَوْتُ نَحْواً كقولك قَصَدْتُ قَصْداً

وانْتَحَيْتُ لفلان أي عَرَضْتُ له . ونقول ماذا في المسألة من ناحيتك أي من وجهة نظرك فهناك نصوص كثيرة جردت اللفظة من الجهة

وفي حديث حرام بن ملحان : فانتَحَى له عامر بن الطُّفَيْل فَقَتَلَهُ أي عَرَضَ له وَقَصَدَ .

وفي الحديث : فانتَحَاه رَّبِيعَةُ أي اعْتَمَدَهُ بالكلام وقَصَدَهُ . ومنها معاني الناحية :

أ) تَنَاوَلَ مَوْضُوعاً مُتَعَدِّدَ النَّوَاحِي :- اي المَجَالَاتِ

ب) تصرَّفَ سليم من الناحية القانونية : أي وجهة نظر قانونية

ج) هو في ناحية فلان : أي في كنفه

د) وفي بعض كلام العرب : إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍ كَثِيرَةٍ أي في ضُرُوب

لذلك كما ترى لها اكثر من معنى ولا يقتصر على الجهة حصرياً فيكون حملها في المعنى اللائق به سبحانه وتعالى وهو في كل النواحي لا يزول أي:

~~~~~

فإن الجهة إما فوق وإما أسفل وإما يمين وإما شمال أو قدام أو خلف، وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان إذ خلق له طرفين أحدهما يعتمد على الأرض ويسمى رجلاً، والآخر يقابله ويسمى رأساً. فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرأس واسم السفلى لما يلي جهة الرجل حتى إن النملة التي تدب منكسة تحت السقف

وهو في كل الوجوه المقصودة والمجالات والضروب أي مهما ظننت انه موجود فانه موجود لا يزول...
والله اعلم..

تنقلب جهة الفوق في حقها تحتاً وإن كان في حقنا فوقاً^(١٣)

(١٣) ما ورد في الكتاب العزيز ممّا يُنفِي الجِهة فتعرفه الخاصّة ولا تشمئز منه العامّة فمن ذلك:

١. قوله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ولو حصرته جهة لكان مثلاً للمحصور في ذلك البُغض

٢. وكذلك قوله تعالى {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} قال ابن عباس رضي الله عنه هل تعلم له مثلاً

٣. ويفهم ذلك من {القيوم} وبناء المبالغة في أنه قائم بنفسه وما سواه قائم به فلو قام بالجهة لقام به غيره

٤. ويفهم من قوله تعالى {المصور} لأنه لو كان في جهة لتصور فإمّا أن يصور نفسه أو يصوره غيره وكلاهما محال

٥. ويفهم من قوله تعالى {ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية} ولو كان على العرش حقيقة لكان محمّولاً

٦. ويفهم من قوله تعالى {كل شيء هالك إلا وجهه} والعرش شيء يهلك فلو كان سبحانه وتعالى لا في جهة ثم صار في جهة ثم صار لا

في جهة لوجد التغيّر وهو على الله محال

~~~~~

وخلق للإنسان اليدين وإحدهما أقوى من  
 الأخرى في الغالب فحدث اسم اليمين  
 للأقوى واسم الشمال لما يقابله وتسمى  
 الجهة التي تلي اليمين يميناً والأخرى شمالاً،  
 وخلق له جانبين يبصر من أحدهما ويتحرك  
 إليه فحدث اسم القدام للجهة التي يتقدم  
 إليها بالحركة واسم الخلف لما يقابلها  
 فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ولو لم  
 يخلق الإنسان بهذه الخلقة بل خلق  
 مستديراً كالكرة لم يكن لهذه الجهات وجود  
 ألبتة.

فكيف كان في الأزل مختصاً بجهة والجهة  
 حادثة؟



وكيف صار مختصاً بجهة بعد أن لم يكن له؟

أبأن خلق العالم فوقه ويتعالى عن أن يكون له فوق<sup>(١٤)</sup> إذ تعالى أن يكون له رأس والفوق

(١٤) لقاعدة المتفق عليها (اهل السنة الاشاعرة والماتريدية مع الحشوية والمعتزلة والشيعة والاباضية).. [الله فوق سمواته وفوق عرشه دون ارضه ] لا خلاف في ذلك ويكاد الخلاف ينحصر في فهم الفوقية كما يجب بحق الله وجناحه المقدس.

① . دأب الحشوية اظهار القاعدة بدون تفصيل لا قناع العوام من اتباعهم ان ابا الحسن الاشعري يقول بمثل قولهم (!!)...وان قلنا لهم ان القاعدة متفق عليها ولا خلاف بذكر الفوقية مطلقاً من غير تقييد وهي اطلاق شرعي ....

الا انكم تريدون تقييدها بالذات وبالجهة وهذا تجسيم محض لله تعالى عما يصفون ؟

الخلاف على مقصود العبارة فهم يثبتون الجهة وكل المسلمين ) اهل السنة والامامية والزيدية والاباضية) اي انهم خالفوا الامة!!

ونتج عن هذا الكلام الحشوي نتائج مدمرة للامة الاسلامية : منها:  
ان المعتزلة والاباضية والشيعة رفضوا الاحاديث جملة وتفصيلا  
وقالوا ان احاديث الاحاد لا توجب العلم وبالتالي لا توجب العمل  
من كونها ظنية فلا يقام عقائد الا على نصوص قطعية الدلالة اي  
انها لا ترقى ان تكون قطعية كالقران.. فسموا بالمعطلة عند  
الحشوية!!

② . اهل السنة على الجانب الاخر اتخذوا موقفا وسطا كعادتهم  
قالوا ليست قطعية اي لا توجب العلم بل توجب العمل بها  
ويظهر ثمرة هذا الخلاف في التكفير.. لان اهل السنة لا يكفرون  
احدا من اهل القبلة بينما قول الحشوية يوجب العلم يعني انه  
كالقران واي مخالفة له يعني انكار ما علم من الدين بالضرورة ...  
وهذا لم يقل به احدا من السلف ....  
ونتيجه المدمرة للامة تكفير العموم..

③ . لذلك انبرى لهم اهل السنة لتقييدهم هذه العبارة فمنعوا  
ذلك لاحتمالات:

فوق = حسية ومعنوية : اختار الحشوية المعنى الحسي رغم انه  
ليس كاملا بكل الوجوه ويعتريه نقص في جناب الله... كما هي  
القاعدة المتفق عليها بين اهل السنة (اشعرية وحشوية) فظاهر

المعنى (اعلى) اي الجهة وهذا نقص بحق الله فالقاعدة المتفق عليها ان ان يكون الوصف كاملا لا يحتمل اي نقص بوجه من الوجوه..  
فخالف الحشوية القاعدة هذه وقبلوا بها مع اشعارها بالنقص

④ . قال اهل السنة : ما دام هذا اللفظ ظاهره لا يحقق الكمال المطلق لله تعالى فوجب حملها على ما حملها الكتاب والسنة من معاني اخرى تساغ في لسان العرب وهي القهر كقوله تعالى: وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ !! فهل يعقل ان يكون الله فوقنا !!!؟

وهذا منهج القران في تنزيه الله تحقيقا لقوله تعالى ليس كمثله شيء

⑤ . لفظ السماء ذكره القران الكريم باكثر من معنى كذلك منها الطيور في السماء والغيم في السماء والقمر في السماء والنجوم في السماء ثم اكد ان هذه البروج اي النجوم هي اقصى ما يصله الجن بوصفه سقف لا بمعنى السقف الحسي حتى في التجارة نقول سقف التسهيلات .. سقف الدين المسموح به ... الخ الخ

وعليه لاحتمالية المعنى باكثر من قصد وجب عند اهل السنة الاخذ باللفظ الذي فيه تقديس وتنزيه لله بكل الوجوه او الترجيح بينها بما يحقق ذلك التقديس

فالله ليس مع الطيور بذاته وليس مع القمر بذاته وليس مع النجوم بذاته!! ردا على منهج الحشوية المجسمة!

٦ . استدل الحشوية على الجهة بقول بعض اهل السنة عبارة  
(دون ارضه)

والجواب عليها :

اضافتها على القاعدة لكونها :

لم ترد عن السلف الا في السموات.. ردا على مخالفة الحلولية  
والاتحادية بقولهم ان الله في كل مكان فنفي اهل السنة ان يكون  
الله على الارض وليس معناها ان الله في جهة السموات  
فلم يرد الشرع أنه في الأرض او فوق الارض .. فلذلك قال بعضهم  
دون أرضه

فاضافتها ليست لاثبات الجهة وانما لنفي ان الله في مكان سواء في  
جهة واحدة كالسمااء او في الست جهات (فوق-تحت-يمين-شمال-  
امام-خلف)

تعالى الله ان يحده حد لا تدركه الابصار...

7 . لذلك عندما يقول الحشوية ان أهل السنة على طريقة  
الاشعري خالفوا امامهم محض افتراء وتدليس ففي القاعد  
متفقون كلنا وخلافنا معهم ... (لا مع امامنا ابي الحسن الاشعري)  
فانه واحد لا يقبل القسمة...

متفقون في القاعدة بدون تكييف او جهة او استقرار وان الله له  
الكمال المطلق واي عبارة توشي وتوحي بنقص وجب رفضها

عبارة عما يكون جهة الرأس أو خلق العالم  
تحتة فتعالى عن أن يكون له تحت إذ تعالى  
عن أن يكون له رجل والتحت عبارة عما يلي  
جهة الرجل

وكل ذلك مما يستحيل في العقل  
١. ولأن المعقول من كونه مختصاً بجهة أنه  
مختص بحيز اختصاص الجواهر أو مختص  
بالجواهر اختصاص العرض وقد ظهر  
استحالة كونه جوهراً أو عرضاً فاستحال

---

وترجيح معاني اكثر تنزيها لله وردت في الكتاب والسنة لهذا اللفظ  
او العبارة  
وعليه :

فعلم مما ذكرنا أن الله سبحانه يوصف بالعلو حقيقة لا على  
الحقيقة!!، وبالفوقية مجازاً، ومعناها العظمة

~~~~~  
 كونه مختصاً بالجهة؛ وإن أريد بالجهة غير
 هذين المعنيين كان غلطاً في الاسم مع
 المساعدة على المعنى

٢. ولأنه لو كان فوق العالم لكان محاذياً له،
 وكل محاذ لجسم فإما أن يكون مثله أو
 أصغر منه أو أكبر وكل ذلك تقدير محجوج
 بالضرورة إلى مقدّر ويتعالى عنه الخالق
 الواحد المدبر

٣. فأما رفع الأيدي^(١٥) عند السؤال إلى جهة
 السماء فهو لأنها^(١٦)

(١٥) قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: "والله تعالى يُدعى من أعلى لا من أسفل ؛ لأنَّ الأسفل ليس من وصف الربوبية ،

١. قبلة الدعاء.

٢. وفيه أيضاً إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء تنبيهاً بقصد جهة العلو

وعليه ما روي في الحديث أن رجلاً أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأمة سوداء فقال: وجب علي عتق رقبة ، أف تجزئ هذه ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: (أمومنة أنت) ؟ فقالت: نعم ، فقال: (أين الله) ؟ فأشارت إلى السما

قوله: "والله تعالى يُدعى من أعلى" ليبين أن معنى السؤال بـ "أين" والإشارة هما لعلو المكانة لا المكان وأن الجهة التي أشارت إليها الجارية إنما هي إشارة تنزيهه وتعظيمه لا إشارة تعيين وتحديد. (مكان)

(١٦) المَعْنَى الَّذِي أَوْجِبَ رَفْعَ الْأَيْدِي إِلَى السَّمَاءِ لِأَجْلِ أَنَّ السَّمَاءَ مَنْزِلَ الْبَرَكَاتِ وَالْخَيْرَاتِ كَالْأَمْطَارِ وَإِذَا أَلْفَ الْإِنْسَانَ حُصُولَ الْخَيْرَاتِ مِنْ جَانِبِ مَا لَطَبِعَهُ إِلَيْهِ فَهَذَا . كذلك فكرة الاله لا تقبل الا السمو والجلال فلا يعقل ان تدعو الاله واشارتك الى الاسفل لان السفلى جهة دونية حسية ومعنوية...

~~~~~  
 على صفة المجد والعلاء فإنه تعالى فوق كل  
 موجود بالقهر والاستيلاء

٨. الأصل الثامن العلم بأنه تعالى مستو على  
 عرشه بالمعنى الذي أراد الله تعالى بالاستواء  
 وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء ولا يتطرق  
 إليه سمات الحدوث والفناء وهو الذي أريد  
 بالاستواء إلى السماء حيث قال في القرآن "  
 ثم استوى إلى السماء وهي دخان " وليس  
 ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء كما قال  
 الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مہراق



~~~~~

واضطّر أهل الحق إلى هذا التأويل كما
اضطّر أهل الباطن إلى تأويل قوله تعالى وهو
معكم أينما كنتم إذ حمل ذلك بالاتفاق
على الإحاطة والعلم وحمل قوله صلى الله
عليه وسلم قلب المؤمن بين إصبعين من
أصابع الرحمن على القدرة والقوة وحمل
قوله صلى الله عليه وسلم الحجر الأسود
يمين الله في أرضه على التشريف والإكرام
لأنه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال
فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار
والتمكن لزم منه كون المتمكن جسماً
مماساً للعرش إما مثله أو أكبر منه أو أصغر
وذلك محال وما يؤدي إلى المحال فهو محال

٩. الأصل التاسع العلم بأنه تعالى مرئي بالأعين والأبصار في الدار الآخرة دار القرار^(١٧)

(١٧) قال القاضي ابوبكر الباقلاني: وأنه تعالى يتجلى لعباده المؤمنين في المعاد فيرونه بالأبصار على ما نطق به القرآن في قوله عز وجل: {وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ}، وأكد ذلك بقوله في الكافرين: {كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ} تخصيصاً منه تعالى برؤية المؤمنين، والتفرقة بينهم وبين الكافرين، وعلى ما وردت به السنن الصحيحة في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن ذلك:-

حديث أبي هريرة: أن الناس قالوا يا رسول الله: هل نرى ربنا يوم القيامة؟

فقال عليه السلام: "هل تضارون في القمر ليلة البدر؟" قالوا: لا يا رسول الله.

مع كونه منزهاً عن الصورة والمقدار مقدساً عن الجهات والأقطار

قال: "هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟"، قالوا: لا يا رسول الله.

قال: "فإنكم ترونه كذلك"

ومنه حديث أبي سعيد الخدري قلنا يا رسول الله: هل نرى ربنا؟ قال: "هل تضارون في رؤية الشمس إذا كانت صحوا؟" قلنا: لا، قال: "فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ كما لا تضارون في رؤيتها".

ومنه حديث ابن شهاب عن قيس بن حازم عن جرير بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنكم سترون ربكم عياناً".

وقال محمد بن يحيى النيسابوري: السنة عندنا، وهو قول أئمتنا مالك بن يونس، والأوزاعي، والثوري، وابن عيينة، وابن حنبل، وعليه عهدنا أهل العلم قالوا: إن الله عز وجل يرى في الآخرة بالأبصار، يراه أهل الجنة دون من سواهم من بني آدم

~~~~~

لقوله تعالى " وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها  
 ناظرة " ولا يرى في الدنيا تصديقاً لقوله عز  
 وجل " لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار "  
 ولقوله تعالى في خطاب موسى عليه السلام "  
 لن تراني " وليت شعري كيف عرف المعتزل  
 من صفات رب الأرباب ما جهله موسى عليه  
 السلام؟ وكيف سأل موسى عليه السلام  
 الرؤية مع كونها محالاً؟ ولعل الجهل بذوي  
 البدع والأهواء من الجهلة الأغبياء أولى من  
 الجهل بالأنبياء صلوات الله عليهم  
 وأما وجه إجراء آية الرؤية على الظاهر فهو  
 أنه غير مؤد إلى المحال، فإن الرؤية نوع  
 كشف وعلم إلا أنه أتم وأوضح من العلم

~~~~~

فإذا جاز تعلق العلم به وليس في جهة جاز
تعلق الرؤية به وليس بجهة، وكما يجوز أن
يرى الله تعالى الخلق وليس في مقابلتهم جاز
أن يراه الخلق من غير مقابلة، وكما جاز أن
يعلم من غير كيفية وصورة جاز أن يرى
كذلك.

١٠. الأصل العاشر العلم بأن الله عز وجل
واحد لا شريك له فرد لا ند له انفراد
بالخلق والإبداع واستند بالإيجاد
والاختراع لا مثل له يساهمه ويساويه
ولا ضد له فينازعه ويناويه

وبرهانه^(١٨) قوله تعالى " لو^(١٩) كان فيهما آلهة
إلا^(٢٠) الله لفسدتا "^(٢١) وبيانه أنه لو كان

(١٨) برهان التمانع : ويسمى أحيانا برهان التطارد وهو عمدة
المتكلمين وعلماء أصول الدين في التوحيد ، وهو لو وجد إلهان
متماثلا يدبران أمر هذا الكون للزم عجزهما سواء اتفقا أو اختلفا
أو انقسما ، وهذا سواء أكان عن اضطرار أو اختيار منهما

وان قيل لا يمتنع ان يتفقا على الصلاحيات فالجواب ان جاز ذلك فانه لا يلزم ذلك ؛ واختلافهما جائزٌ غيرُ مُمتنعٍ عقلاً ، والجائز في حُكم الواقع ؛ والمفهوم من الإله هو المستقل بالتصرف في الآثار بالإرادة والاختيار فكل من الآلهة المتعددة لا بدّ ان تكون متصفة بجميع أوصاف الألوهية بالاستقلال فلا يمكنهم الاتفاق على امر من الأمور. التعدد يقتضي اختلاف متعلقات إرادات والقُدَر لأن الآلهة لو استوت في تعلقات إراداتها ذلك لكان تعدد الآلهة عبثاً للاستغناء بواحد منهم ، ولأنه إذا حصل كائن فإن كان حدوثه بإرادة متعددين لزم اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد وهو محال لاستحالة اجتماع علتين تامتين على معلول واحد . فلا جرم أن تعدد الآلهة يستلزم اختلاف متعلقات تصرفاتها اختلافاً بالأنواع ، أو بالأحوال ، أو بالبقاع ، فالإله الذي لا تنفذ إرادته في بعض الموجودات ليس بإله بالنسبة إلى تلك الموجودات التي أوجدها غيره ولا جرم أن تختلف متعلقات إرادات الآلهة باختلاف مصالح رعاياهم أو مواطنهم أو أحوال تصرفاتهم فكل يغار على ما في سُلطانه . فثبت أنّ التعدد يستلزم اختلاف إرادات وحدوث الخلاف

وهذا البرهان هو دليل على وحدانية الأفعال فلأنه لو كان اثنان فإما أن يقدر كل واحد منهما أن يمنع الآخر مما يريد أم لا أو يقدر

أحدهما دون الآخر أو يتفقان والكل باطل لأن الأول يؤذن بعجزهما والثاني بعجز أحدهما والثالث مشروط بجواز انعدامهما ولو وجد قادران كانت نسبة المقدورات لهما سواء ومنه أيضا برهان التوارد أيضا وتقريره أن يقال: لو وجد إلهان متصفان بصفات الألوهية، فإذا قصدا إيجاد مقدور معين فوقوعه إما بكل منهما فيلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو محال؛ لأن الجوهر الفرد مخلوق قطعاً، ولو توارد عليه قدرتان واردتان صار أثريين فيلزم انقسام ما لا يقبل القسمة إن قدر أن الذي أوجده أحدهما غير الذي أوجده الآخر وهو لا يعقل؛ لأن الغرض أنه شيء لا يقبل القسمة فليس له إلا وجود واحد لا يمكن انقسامه، وأما تحصيل الحاصل إن قدر الذي أوجده كل واحد هو ما أوجده الآخر فهو محال أيضاً وأن الإيجاد بأحدهما فيلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأن المقتضى للقادرية ذات الإله وللمقدورية إمكان الممكن، فنسبة الممكنات إلى الإلهين المفروضين على السوية من غير رجحان، هذا ملخص كلام شيخ مشايخنا اللقاني رحمه الله تعالى.

(١٩) قال القرافي في قاعدة الملازمات استشهاده بهذه الآية :

ضابط الملزوم ما يحسن فيه لو ؛ واللازم ما يحسن فيه اللام.. فالاستدلال إما بوجود الملزوم أو بعدمه أو بوجود اللازم أو بعدمه

فهذه الأربعة منها اثنان منتجان واثنان عقيمان فالمنتجان الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم وبعدم اللازم على عدم الملزوم فكل ما أنتج وجوده فعدمه عقيم وكل ما أنتج عدمه فوجوده عقيم إلا أن يكون اللازم مساويا للملزوم ولذلك نرى القرآن في كثير من المواضع يكتفي بأحدهما عن الآخر، ويرتب اللوازم المترتبة على انتفاء أحدهما على انتفاء الآخر ليستدل بذلك على ثبوته.

(٢٠) إلا : بمعنى غير وقبل بمعنى واو القسم لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا اية لو كان فيهما... **والله** (قسماً بالله) لفسدتا قالوا بمعنى غير وليس هي غير لأن الاية تختل المعنى حينئذ فيها فلو كان هناك آلهة والله معهم؟ معنى ذلك أنها لا تفسد. فلإلا إن حقت وجود الله، فلم تمنع الشراكة مع الله، وليس هذا مقصود الاية، فالآية تقرر أنه لا إله غيره.

إذن: (إلا) هنا ليست أداة استثناء. إنما هي اسم بمعنى (غير) أي لو كان يتولاهما ويدير أمورهما شيء غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا

وصف ب {إلا} لتعذر الاستثناء لعدم شمول ما قبلها لما بعدها ودلالته على ملازمة الفساد لكون الآلهة فيهما دونه

والجزم بالفساد في الآية : لو فرضنا إلهين لكان كل واحد منهما قادراً على جميع المقدورات فيفضي إلى وقوع مقدور من قادرين مستقلين من وجه واحد وهو محال لأن استناد الفعل إلى الفاعل لإمكانه فإذا كان كل واحد منهما مستقلاً بالإيجاد فالفعل لكونه مع هذا يكون واجب الوقوع فيستحيل إسناده إلى هذا لكونه حاصلاً منهما جميعاً فيلزم استغناؤه عنهما معاً واحتياجه إليهما معاً وذلك محال قاله الرازي في تفسيره

(٢١) وبقوله: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ} [المؤمنون: ٩١] وبقوله تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا (الاسراء: ٤٢)}

الفساد يعني: لخربت السموات والأرض ولهلك أهلها، وأن التدبير لم يكن مستوياً ؛ واختل نظامهما (الأرض والسموات) ولم تبقيا على الهيئات المخصوصة المشاهدة.

فهي مسوقة لإثبات الوحدانية لا لإثبات وجود الصانع

~~~~~

اثنين وأراد أحدهما أمراً فالثاني إن كان مضطراً إلى مساعدته كان هذا الثاني مقهوراً عاجزاً ولم يكن إلهاً قادراً<sup>(٢٢)</sup>

وإن كان قادراً على مخالفته ومدافعته كان الثاني قوياً قاهراً والأول ضعيفاً قاصراً ولم يكن إلهاً قادراً<sup>(٢٣)</sup>

---

(٢٢) أو يقع مراد أحدهما دون الآخر وهو محال أيضاً لاستلزامه الترجيح بلا مرجح واستلزامه عجز من فرض قادراً ويلزم منه عجز الآخر بانعقاد المماثلة

(٢٣) لجاز أن يختلفا، وإذا اختلفا لم يخل ذلك من .

أحدها أن يتم مرادهما جميعاً،

والثاني أن لا يتم مرادهما جميعاً،

والثالث أن يتم مراد أحدهما ولا يتم مراد الآخر. فيستحيل منهما وجهان وهو أن يتم مرادهما جميعاً، وأن لا يتم مراد واحد منهما؛ لأنه لو أراد أحدهما إحياء جسم وأراد الآخر إماتته فتمت إرادتهما جميعاً لكان الجسم حياً ميتاً في حال واحد، ولو لم تتم إرادة

## الركن الثاني

العلم بصفات الله تعالى

ومداره على عشرة أصول

١. الأصل الأول العلم بأن صانع العالم

قادر (٢٤)

واحد منهما لكان الجسم لا حيا ولا ميتا في حال واحد، وهذا من المستحيل في العقل، فلم يبق إلا أن يتم مراد أحدهما ولا يتم مراد الآخر. فالذي تتم إرادته هو الله القادر، والذي لم تتم إرادته ليس بإله لأنه عاجز مغلوب

وحينئذ إما أن يحصل مرادهما وهو محال لاستلزامه اجتماع الضدين

(٢٤) القدرة تتعلق بالجائز المستحق وقوعه وتعلق القدرة بالأشياء قبل وجودها تعلقاً صلاحياً وعند إبرازها تعلقاً تنجيزياً ومذهب أهل الحق أن هذه صفات زائدة على الذات لا عنها ولا متعلقة بغيره

~~~~~

وأنه تعالى في قوله " وهو على كل شيء قدير " صادق لأن العالم محكم في صنعته مرتب في خلقته ومن رأى ثوباً من ديباج حسن النسج والتأليف متناسب التطريز والتطريف ثم توهم صدور نسجه عن ميت لا استطاعة له أو عن إنسان لا قدرة له كان منخلعاً عن

والقدرة من الصفات الثلاث التي شهد فيها وجود العالم؛ فالعلم دليل الإيقان والإرادة للتخصيص والقدرة للإبراز فوجود العالم متقناً دليل على علم موجد، وكونه مخصصاً بزمان ومكان وكيفية دليل على الإرادة وإبرازه من العدم إلى الوجود دليل القدرة والكل شاهد بالحياة؛ لأن ذلك لا يكون من ميت ولا موات، والقدير فعيل من القدرة أتى بصيغة المبالغة لكثرة المتعلقات وقوة التأثير

فلولم يكن قادراً لما تأتى له الفعل؛ لأن الفعل لا يتأتى إلا لقادر. وقد نبه الله تعالى عليه بقوله: {أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ}

غريزة العقل ومنحرفاً في سلك أهل الغباوة
والجهل

٢. الأصل الثاني العلم بأنه تعالى عالم^(٢٥)
بجميع الموجودات ومحيط بكل
المخلوقات^(٢٦).

(٢٥) العالم من قام به العلم لفظ دالّ على ذات وصفة قاله
الأشعري وقال القاضي: والعلم معرفة المعلوم على ما هو به. إن
المبالغة في العلم لكثرة المتعلقات لأن حقيقة العلم لا تقبل المبالغة
العلم عام التعلق فيتعلق بالواجب والمستحيل والجائز ويتعلق
العلم بالواجب من حيث وجوبه ووجوده كالعلم بذاته وصفاته
وأسمائه وبالجائز من حيث جوازه وثبوته أو انتفائه وبالمستحيل
من حيث نفيه وعدم قبوله الثبوت

قال القشيري رحمه الله تعالى: اعلم أن العالم من أسمائه سبحانه
وتعالى ورد به نص القرآن وهو عالم وعليم وعلام وأعلم والتوقيف
في أسمائه سبحانه وتعالى معتبر والإذن في جواز إطلاقها منكر إلا
ما ورد به الكتاب والسنة وانعقد عليه إجماع الأمة ولهذا لا يسمى

عارفا ولا فطنا ولا داريا ولا عاقلا وإن كان الجميع بمعنى واحد وعلمه تعالى نعت من نعوته

(٢٦) وهو العالم بعلمه القديم بجميع المعلومات، الجزئيات والكليات، الظاهريات والباطنيات، من الأمور الدنيوية والأخروية، وهو عالم بما كان، كما هو عالم بما سيكون في السموات والأرضين، وما تحت الثرى، ويستمر علمه بدوام ملكه إلى أن يدخل أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، وهو سبحانه عالم بأحوال عباده إنسا وجنا وملائكة، وطيرا وحيثانا وغير ذلك من عالم الملكوت والجبروت العلوية والسفلية، وهو عالم بعدد ما تنفست به الأرواح كما هو عليم بعدد قطرات المطر، والحصى والنبات والحبوب، والأوراق والثمار والأشجار. وقد أحاط علمه تعالى بجميع مخلوقاته: جليلها وحقيقرها، موجودها ومعدومها، قديمها وحديثها، صحيحها وسقيمها، طائعها وعاصيها، سعيدها وشقيها، قويها وضعيفها، مالكها ومملوكها. وهو عالم بأحوال الإنسان في ظاهره وباطنه، سره وعلايته، سكونه وحركاته، نطقه وسكوته، خاطره وهاجسه، خيريه وشره " ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد " الله سبحانه وتعالى عالم بأحوال العباد جملة وتفصيلا {أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا} [الطلاق: ١٢] {وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا} [الجن: ٢٨] سبحانه من لا

~~~~~

لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في  
 السماء " صادق في قوله " وهو بكل شيء  
 علیم " ومرشد إلى صدقه بقوله تعالى " ألا  
 يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير " أرشدك  
 إلى الاستدلال بالخلق على العلم بأنك لا  
 تستريب في دلالة الخلق اللطيف والصنع  
 المزين بالترتيب ولو في الشيء الحقير الضعيف  
 على علم الصانع بكيفية الترتيب والترصيف  
 فما ذكره الله سبحانه هو المنتهى في الهداية  
 والتعريف

---

يخرج شيء عن علمه {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ}  
 [المالك: ١٤].



### ٣. الأصل الثالث العلم بكونه عز وجل

حيًّا<sup>(٢٧)</sup> الحي<sup>(٢٨)</sup>

(٢٧) قوله تعالى : {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} وقوله تعالى : {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ} وقوله تعالى : {هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ}

والله قديم بأسمائه وصفات ذاته التي منها الحياة

(٢٨) وهي صفة تصح لمن قامت به أن يتصف بالادراك يعني أن الحياة ليست من الصفات المتعلقة وهي ما يقتضي بذاته أمراً زائداً على القيام بمحله كالقدرة فإنها تقتضي زائداً على القيام بمحلها وهو المقدور الذي يتأتى بها إيجاده وإعدامه والعلم يقتضي معلوماً ينكشف به أما الحياة لا تقتضي زائداً على القيام بمحلها وإنما هي صفة مصححة للادراك بمعنى أنها شرط عقلي له يلزم من عدمها عدم الادراك ولا يلزم من وجودها وجودا لادراك ولا عدمه.

وهي من صفات المعاني باعتبار متعلقها على أربعة أقسام قسم لا يتعلق بشيء وهو الحياة وقسم يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والإرادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي وهو العلم والكلام فاعمها في التعلق العلم والكلام

~~~~~

فإن من ثبت علمه وقدرته ثبت بالضرورة حياته ولو تصور قادر وعالم فاعل مدبر دون أن يكون حيا لجاز أن يشك في حياة الحيوانات عند تردد لها في الحركات والسكنات بل في حياة أرباب الحرف والصناعات وذلك انغماس في غمرة الجهالات والضلالات.

٤. الأصل الرابع العلم بكونه تعالى مريداً^(٢٩) لأفعاله (الارادة)

وهي من صفات الذات قديمة اتفاقا لا تفارق الذات (٢٩) وأنه سبحانه لم يزل مريدا وشافيا ومحبا ومبغضا وراضيا وساخطا ومواليا ومعاديا ورحيما ورحمانا، وأن جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عبادته ومشيئته، لا إلى غضب يعتريه

~~~~~

فلا موجود إلا وهو مستند إلى مشيئته وصادر  
 عن إرادته فهو المبدىء المعيد والفعال لما  
 يريد وكيف لا يكون مريداً وكل فعل صدر  
 منه أمكن أن يصدر منه ضده؟ وما لا ضد  
 له أمكن أن يصدر منه ذلك بعينه قبله أو  
 بعده. والقدرة تناسب الضدين والوقتتين

---

ورضى يسكن طبعاً له وحنق وغيظ يلحقه وحقد يجده؛ إذا كان  
 سبحانه متعالياً عن الميل والنفور، وأنه سبحانه لم يزل راضياً في  
 أزليته عمن علم أنه بالإيمان يختم عمله ويوافي به ربه إذ خلقه،  
 وأنه لم يزل غضبانياً على من يعلم أنه بالكفر يختم عمله وتكون  
 عاقبة أمره.

فقد قال عز وجل: {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ}.  
 وقال عز وجل: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ  
 فَيَكُونُ}. وقال تعالى: {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}  
 وقال تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}.  
 فدل أنه يشاء ويريد.

مناسبة واحدة فلا بد من إرادة صارفة للقدرة إلى أحد المقدورين. ولو أغنى العلم عن الإرادة في تخصيص المعلوم حتى يقال إنما وجد في الوقت الذي سبق بوجوده لجاز أن يغني عن القدرة حتى يقال وجد بغير قدرة لأنه سبق العلم بوجوده فيه

## ٥. الأصل الخامس العلم بأنه تعالى سميع بصير<sup>(٣٠)</sup>

(٣٠) من صفات المعاني السميع البصير سواء وهما من أبنية المبالغة من سامع ومبصر والسماع حقيقة في إدراك المسموعات مجاز فيما عداها كإطلاق معنى العلم والإبصار حقيقة في رؤية الموجودات وقد يستعمل بمعنى العلم مجازاً. وانعقد الإجماع عليهما، وتعلقهما مغاير لتعلق العلم، وهو المراد بزيادتهما على

~~~~~

صفة العلم، وليس المراد الزيادة في الانكشاف لاستحالة ذلك إذ علمه محيط بكل شيء، ولا فرق في الموجود الذي يتعلقان به بين كونه واجبا أو ممكنا معنى أو ذاتا كلياً أو جزئياً، ولا يحجبهما شيء عن شيء، فيسمع تعالى السر. والنجوى، ويصر ما تحت الثرى من جليل أو حقير، فيسمع في الأزل وفيما لا يزال ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية التي قامت بها، وكذا يسمع ذاتنا بعد وجودها، ويسمع ما قام بها من الصفات الوجودية من علومنا وألواننا وقدرتنا، وكذا يبصر على هذا النحو، ولا يلزم من اتحاد المتعلق للسلبية اتحاد الصفة، والدليل على تعلق السمع بالموجود غير المسموع أن موسى - عليه السلام - سمع كلام ربه الأزلّي بلا صوت ولا حرف وسمع موسى حادث فكيف بالسميع القديم، وأيضا ترى ذاته تعالى بلا كم ولا كيف ولا يتعلقان بمستحيل، فمن عرف أن ربه سميع وبصير داوم المراقبة ومطالبة النفس بدقيق المحاسبة وقد أثبت تعالى لنفسه السمع والبصر في غير ما موضع من القرآن الكريم ولا خلاف في ذلك بين الأئمة إلا عند البلخي ومن تابعه من معتزلة البغداديين.

لما ثبت أنه حي، والحي إذا لم يكن سميعا بصيرا كان موصوفا بضد السمع والبصر، ومن ذلك من الآفات الدالة على حدث من جازت عليه وقد أثبتنا أنه قديم.

~~~~~

لا يعزب عن رؤيته هواجس الضمير وخفايا  
 الوهم والتفكير ولا يشذ عن سمعه صوت  
 دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على  
 الصخرة الصماء: وكيف لا يكون سميعاً  
 بصيراً والسمع والبصر كمال لا محالة وليس  
 بنقص؟

فكيف يكون المخلوق أكمل من الخالق  
 والمصنوع أسنى وأتم من الصانع؟  
 وكيف تعتدل القسمة مهما وقع النقص في  
 جهته والكمال في خلقه وصنعه

---

-وأيضاً- فإنه لو كان غير سميع بصير لعجز عن الرؤية والسمع  
 والعاجز لا يكون إلها

أو كيف تستقيم حجة إبراهيم صلى الله عليه وسلم على أبيه إذ كان يعبد الأصنام جهلاً وغياً فقال له " لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً " ولو انقلب ذلك عليه في معبوده لأضحت حجته داحضة ودلالته ساقطة ولم يصدق قوله تعالى " وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه " وكما عقل كونه فاعلاً بلا جارحة وعالمًا بلا قلب ودماغ فليعقل كونه بصيراً بلا حدقة وسميماً بلا اذن إذ لا فرق بينهما<sup>(٣١)</sup>

---

(٣١) قال تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} هذه الآية تنزيه، ففيه رد على المجسمة وآخرها إثبات، ففيه رد على المعطلة النافين لزيادة جميع الصفات، وقدم فيها النفي على الإثبات. وإن كان الأولى العكس؛ لأنه لو قدم الإثبات فيها لأوهم التشبيه

## ٦. الأصل السادس أنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام وهو وصف قائم بذاته ليس بصوت ولا حرف (٣٢)

بالمخلوق الذي سمعه بأذن وبصره بحدقة، فقدم التنزيه ليعرف السامع ابتداء أنه ليس مشابها لشيء من الحوادث، وهذه الآية دليل قاطع على مخالفته تعالى لسائر الحوادث وهي أجمع آية للشيطان عند تعرضه للإنسان في مقام البحث عن ذات الباري وصفاته.

(٣٢) كلام الله عز وجل صفة لذاته لم يزل ولا يزال موصوفاً به، وأنه قائم به ومختص بذاته، وأنه لا يصح وجوده لغيره، وإن كان محفوظاً في القلوب وملتوا بالألسن ومكتوباً في المصاحف، ومعزواً في المحاريب على الحقيقة لا المجاز، وغير حال في شيء من ذلك، فإنه لو حل في غيره لكان ذلك الغير متكلماً به وأمرنا وناهياً ومخبراً وقائلاً إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدوني، وذلك خلاف دين المسلمين.



~~~~~

بل لا يشبه كلامه كلام غيره كما لا يشبه وجوده وجود غيره. والكلام بالحقيقة كلام النفس وإنما الأصوات قطعت حروفاً للدلالات كما يدل عليها تارة بالحركات

وأن كلامه سبحانه لا يجوز أن يكون جسماً ولا جوهرًا ولا عرضاً، وأنه لو كان كذلك لكان من جنس كلام البشر ومحدثاً كهو فتعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً أن يتكلم بمثل كلام المخلوقين. وتعلم أن كلامه مسموع بالأذان وإن كان مخالفاً لسائر اللغات وجميع الأصوات، وأنه ليس من جنس المسموعات وإن قراءتنا للقرآن كسب لنا نثاب عليها ونلام ونذم على تركها إذا وجبت علينا في الصلوات، وأنه لا يجوز أن يحكى كلام الله عز وجل ولا أن نلفظ به لأن حكاية الشيء مثله أو مقاربة، وكلام الله عز وجل لا مثل له من كلام البشر، ولا يجوز أن يلفظ به ويتكلم الخلق به؛ لأن ذلك يوجب كون كلام الله عز وجل للمتكلمين قائم بذاتين قديم ومحدث؛ وذلك فاسد بالإجماع والمعقول. وأن كلامه عز وجل غير منتقض ولا متغاير.

والإشارات وكيف التبس هذا على طائفة من
الأغبياء ولم يلتبس على جهلة الشعراء حيث
قال قائلهم:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

١. ومن لم يعقله عقله ولا نهاه نهاه عن أن
يقول: لساني حادث ولكن ما يحدث فيه
بقدرتي الحادثة قديم، فاقطع عن عقله
طمعك وكف عن خطابه لسانك.

٢. ومن لم يفهم أن القديم عبارة عما ليس
قبله شيء. وأن الباء قبل السين في قولك
بسم الله فلا يكون السين المتأخر عن الباء
قديماً فنزّه عن الالتفات إليه قلبك؛ فله

~~~~~  
 سبحانه سرفي إبعاد بعض العباد " ومن  
 يضل الله فما له من هاد "

ومن استبعد أن يسمع موسى عليه السلام  
 في الدنيا كلاماً ليس بصوت ولا حرف  
 فليستنكر أن يرى في الآخرة موجوداً ليس  
 بجسم ولا لون:

١. وإن عقل أن يرى ما ليس بلون ولا  
 جسم ولا قدر ولا كمية وهو إلى الآن لم  
 يرغبه فليعقل في حاسة السمع ما  
 عقله في حاسة البصر.

٢. وإن عقل أن يكون له علم واحد هو  
 علم بجميع الموجودات فليعقل صفة

~~~~~  
واحدة للذات هو كلام بجميع ما دل
عليه من العبارات.

٣. وإن عقل كون السموات السبع وكون
الجنة والنار مكتوبة في ورقة صغيرة
ومحفوظة في مقدار ذرة من القلب وأن
كل ذلك مرئي في مقدار عدسة من
الحدقة من غير أن تحل ذات السموات
والأرض والجنة والنار في الحدقة
والقلب والورقة فليعقل كون الكلام
مقروءاً بالألسنة محفوظاً في القلوب
مكتوباً في المصاحف من غير حلول ذات
الكلام فيها إذ لو حلت بكتاب الله ذات
الكلام في الورق لحل ذات الله تعالى

~~~~~

بكتابة اسمه في الورق وحلت ذات النار  
بكتابه اسمها في الورق ولاحترق .

٧. الأصل السابع أن الكلام القائم بنفسه  
قديم وكذا جميع صفاته<sup>(٣٣)</sup>

---

(٣٣) قال ابن شاذان: والذي تقول به في أسماء الله عز وجل أنها  
على ثلاثة أضرب:-

منها ما يرجع إلى مجرد الذات لا إلى معنى، كقولنا: أنه موجود  
وذاة ونفس وقديم، وهو الله عز وجل.

ومنهما ما يرجع إلى صفات الذات كعالم وقادروحي ومتكلم وسميع  
وبصير ومريد وما أشبه ذلك فهو من العلم والقدرة والحياة والكلام  
والإرادة، وهذه الصفات خطأ أن يقال هي هو، وخطأ أن يقال هي  
غيره.

وصفات أفعال كرازق وخالق ومحي ومميت وما أشبه ذلك، وما  
كان من ذلك فهو من الخلق والرزق وحياتها وموتها وهذه غيره.

~~~~~

إذ يستحيل أن يكون محلاً للحوادث داخلاً
تحت التغير بل يجب للصفات من نعوت
القدم ما يجب للذات فلا تعتريه التغيرات ولا
تحله الحادثات بل: لم يزل في قدمه موصوفاً
بمحامد الصفات ولا يزال في أبده كذلك
منزهاً عن تغير الحالات لأن ما كان محل
الحوادث لا يخلو عنها وما لا يخلو عن
الحوادث فهو حادث.

وزعمت المعتزلة أن أسماء الله عز وجل هي غيره، وأنها مخلوقة،
وأسماءه: الله الرحمن الرحيم، والمخلوقات تبديد، وأنه كان تعالى في
الأزل بلا اسم ولا صفة، وهذا ما اجتمعت الأمة على
خلافه. (الجامع لمسائل المدونة ٢٤/٤٨)

~~~~~

وإنما ثبت نعت الحدوث للأجسام من حيث  
تعرضها للتغير وتقلب الأوصاف فكيف يكون  
خالقها مشاركاً لها في قبول التغير؟  
وينبني على هذا أن كلامه قديم قائم بذاته  
وإنما الحادث هي الأصوات الدالة عليه  
وكما عقل قيام طلب التعلم وإرادته بذات  
الوالد للولد قبل أن يخلق ولده حتى إذا  
خلق ولده وعقل وخلق الله علماً متعلقاً بما  
في قلب أبيه من الطلب صار مأموراً بذلك  
الطلب الذي قام بذات أبيه ودام وجوده إلى  
وقت معرفة ولده له فليعقل قيام الطلب  
الذي دل عليه قوله عز وجل " اخلع نعليك "  
بذات الله ومصير موسى عليه السلام

مخاطباً به بعد وجوده إذ خلقت له معرفة  
بذلك الطلب وسمع لذلك الكلام القديم<sup>(٣٤)</sup>

(٣٤) قال أهل السنة: خلق له فهما في قلبه وسمعا في أذنيه سمع به كلاما ليس بحرف ولا صوت كما نرى ذاته تعالى في الآخرة من غير تكليف ولا انحصار، والله تعالى في قدرته ما يفوق خرق العادة. فإن قيل: إذا كان كلامه تعالى صفة ذاتية له أيضا لازمة لذاته لا تفارقها فما بال موسى - عليه السلام - لم يسمعه قبل التكليم ولا بعده؟ فالجواب: أن الله تعالى لما أراد إسماعه كلامه أزال الحجاب المانع من الاستماع فسمع، ثم لما سمع كلام ربه تعالى وذاق لذته أعاد الحجاب، فإن قيل: نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - سمع كلام ربه تعالى بكلامه له ليلة الإسراء فلماذا خص موسى بالكليم دون نبينا - عليهما الصلاة والسلام -؟ فالجواب عن ذلك من وجوه: أحسنها طريق الأشعري وحجة الإسلام الغزالي أنه سمع كلام الله الأزلي بلا صوت ولا حرف كما ترى ذاته في الآخرة بلا كم ولا كيف، وقيل: سمعه بصوت من جميع الجهات على خلاف ما هو العادة، وقيل: أنه سمعه من جهة لكن بصوت غير مكتسب للعباد على ما هو شأن سماعنا بخلاف سماع نبينا بكلام ربه تعالى فإنه كان على وجه مخالف لذلك، والأظهر في الجواب أن يقال: إن





موسى كان حين سماع كلام ربه في الأرض ونبيننا كان في السماء، وسماع من في الأرض لمن في السماء لم يعهد لأحد سوى موسى، بخلاف سماع من في السماء لكلام ربه فإنه معهود أول سماع موسى من كل جهة بلا واسطة، فإن قيل: إذا كان كلام الله عبارة عن المعنى النفسي القائم بذاته المنزه عن الأصوات والحروف والتقدم والتأخر فبأي طريق علم موسى أن المسموع كلام الله؟ فالجواب أن يقال: علمه موسى إما بوحى أو بخلق علم ضروري له علم به أن ذلك المسموع كلام ربه، وسكت المصنف عن بيان الذي كلم الله موسى به ولم أره سوى هامش ولفظه: قال الثعلبي إن الله تعالى كلم موسى في تلك المرة مائة ألف كلمة وأربعة عشر ألف كلمة وفي كل كلمة يقول لموسى: قتلت نفسا بغير حق.

تنبيهات: الأول: ما تقدم من أن المسموع هو المعنى النفسي القديم الذي هو صفة ذاته هو مذهب الأشعري، خلافا لما ادعاه أبو إسحاق الإسفراييني واختاره أبو منصور الماتريدي من أن المسموع هو صوت دال على الكلام، لكن لما كان سماعه من غير واسطة خص باسم الكليم.

الثاني: سماع موسى كلام ربه جل وعلا لم يكن معه رؤيا من موسى لربه؛ لأن رؤيته تعالى في اليقظة لم تقع بالفعل لأحد في دار الدنيا سوى نبيننا محمد - صلى الله عليه وسلم - ليلة الإسراء.

الثالث: إنما قاله المصنف ابو زيد القيرواني في الرسالة الذي هو صفة ذاته للرد على المعتزلة في قولهم: إن كلامه تعالى ليس بصفة ذاتية له بل كلامه قائم بغيره، وإنما قال لا خلق من خلقه وإن فهم من قوله صفة ذاته للرد على طائفة سمت أنفسهم بالحنابلة في قولها: إن كلامه بأصوات وحروف خلقها وهذا واضح البطلان؛ لأن الكلام صفة المتكلم والأصوات والحروف حادثة لا تقوم بالقديم، وإنما قال بكلامه مع استفادته من كلام موسى إما توطئة لقوله: الذي هو صفة ذاته، أو؛ لأن الكلام لما كان يطلق على الإشارة وعلى الكتابة وعلى النطق خصه من هذه الإطلاقات بقوله: الذي هو صفة ذاته وأكده بالمصدر في الآية الشريفة للإشارة إلى أن التكليم على جهة الحقيقة؛ لأنه لا يؤكد بالصدر إلا الحقيقة لا المجاز. (النفراوي/الفواكه ١/٥٥)

٨. الأصل الثامن أن علمه قديم<sup>(٣٥)</sup> فلم يزل عالماً بذاته وصفاته وما يحدثه من مخلوقاته.

ومهما حدثت المخلوقات لم يحدث له علم بها بل حصلت مكشوفة له بالعلم الأزلي إذ لو خلق لنا علم به بقدوم زيد عند طلوع الشمس ودام ذلك العلم تقديراً حتى طلعت الشمس لكان قدوم زيد عند طلوع الشمس معلوماً لنا بذلك العلم من غير تجدد علم

---

(٣٥) وعليم بمعنى عالم: وهو الذي علمه شامل لكل ما من شأنه أن يعلم؛ فصيغة المبالغة باعتبار الكثرة في المتعلق، وإن كانت صفة العلم واحدة لا تكثر فيها

آخر. فهكذا ينبغي أن يفهم قدم علم الله تعالى

## ٩. الأصل التاسع أن إرادته قديمة

وهي في القدم تعلقت بإحداث الحوادث في أوقاتها اللائقة بها على وفق سبق العلم الأزلي إذ لو كانت حادثة لصار محل الحوادث، ولو حدثت في غير ذاته لم يكن هو مريداً لها كما لا تكون أنت متحركاً بحركة ليست في ذاتك وكيفما قدرت فيفتقر حدوثها إلى إرادة أخرى، وكذلك الإرادة الأخرى تفتقر إلى أخرى

~~~~~  
 ويتسلسل الأمر إلى غير نهاية، ولو جاز أن
 يحدث إرادة بغير إرادة لجاز أن يحدث العالم
 بغير إرادة

١٠. الأصل العاشر أن الله تعالى عالم بعلم،
 حي بحياة، قادر بقدرة، ومريد بإرادة،
 ومتكلم بكلام، وسميع بسمع، وبصير
 ببصر

وله هذه الأوصاف من هذه الصفات
 القديمة.

١. وقول القائل: عالم بلا علم كقوله: غني بلا
 مال وعلم بلا عالم وعالم بلا معلوم، فإن
 العلم والمعلوم والعالم متلازمة كالقتل

~~~~~  
والمقتول والقاتل، وكما لا يتصور قاتل بلا  
قتل ولا قتيل ولا يتصور قتيل بلا قاتل ولا  
قتل كذلك لا يتصور عالم بلا علم ولا علم  
بلا معلوم ولا معلوم بلا عالم بل هذه الثلاثة  
متلازمة في العقل لا ينفك بعض منها عن  
البعض فمن جوز انفكاك العلم عن العلم  
فليجوز انفكاكه عن المعلوم وانفكاك العلم  
عن العالم إذ لا فرق بين هذه الأوصاف.

## الركن الثالث

العلم بأفعال الله تعالى

ومداره على عشرة أصول

١. الأصل الأول العلم بأن كل حادث في العالم فهو فعله وخلقه واختراعه لا خالق له سواه ولا محدث له إلا إياه<sup>(٣٦)</sup>.

---

(٣٦) تسمى في علم اصل الدين ك خلف افعال العباد : هي الاستطاعة (القدرة) التي لا تسبق الفعل بل تخلق معه بلا تأثير لها فيه لأن أفعال العباد مخلوقة له تعالى وكان اهل السنة لما أظهرت القدرية، أن أفعال العباد غير مخلوقة لله، وغالوا أن العبد يحدثها أو يخلقها دون الله، فبين الأئمة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها.

ونص في متن الطحاوية : وأفعال العباد هي خلق الله وكسب من العباد أي نحن نوجهُ إليها القصد والإرادة، قَصَدْنَا الذي هو حادث وإرادتنا التي هي حادثة وقُدِّرَتْنَا التي هي حادثة نوجهُها إلى هذه الأعمال التي نعملُها أمّا حصول ذلك الشيء ودخوله في

الوجود فهو بخلق الله تبارك وتعالى ليس بخلقنا قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ والكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير لقوله تعالى: ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ

إن الله تعالى خلق أفعال العباد، وأفعالهم بقضاء الله تعالى ومشيئته وإن الله تعالى خالق لم يزل وإن الله تعالى له علم موصوف في الأزل وإن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد إذا كان أصلح للعباد، أو لم يكن، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

أن الله تعالى يعلم سائر المخلوقات وما يصدر منها من قول أو فعل القاعدة: الاستفهام إذا دخل على نفي أبطله وأفاد الإثبات فالنفي من ألا وأصلها (أن لا) ... الاستفهام من تركيبها (ألا) سؤال استنكاري

١. أهل السنة: (مَنْ) في محل رفع فاعل والمفعول محذوف والتقدير: الذي خلق مخلوقه، فيكون المفعول محذوفا للعموم المتناول للعاقل وغيره فيشمل أعمال العباد.

الله خالق كل شيء الإنسان وأعمالهم....

٢. المعتزلة: (مَنْ) في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على الله، والتقدير: ألا يعلم الله من خلق.. ومن للعاقل، فالله يعلم عباده دون أفعالهم، وهذا مذهب باطل بشهادة قوله تعالى: {والله بكل شيء عليم} - لا يعزب عنه مثقال ذرة في



~~~~~

خلق الخلق وصنعهم وأوجد قدرتهم وحركتهم
فجميع أفعاله عبادة مخلوقة له ومتعلقة
بقدرته تصديقاً له

السموات ولا في الأرض} وغير ذلك من الآيات الدالة على إحاطة
علمه بجميع الأشياء حتى حقيقة ذاته وصفاته

وجواب اهل السنة على (مَنْ) انها تصلح للعاقل وغير العاقل
والشاهد من القران

فلا يعارض هذا الإتيان بمن؛ لأنه ليس المراد من كونها لمن يعقل
أنها لا تستعمل في غيره مطلقاً:

نحو: {ولله يسجد ما في السماوات وما في الأرض} ما لغير العاقل
استعملت للعاقل

ونحو: {والله خلق كل دابة من ماء فمنهم مَنْ يمشي على بطنه
ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع} هنا لغير
العاقل.

وحاصل مذهب أهل السنة أن الله تعالى عالم بجميع المخلوقات
وبأفعالها بعد خلقها وقبل خلقها.

- في قوله تعالى " الله خالق كل شيء "
- وفي قوله تعالى " والله خلقكم وما تعملون " (٣٧)

- وفي قوله تعالى " وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير "

أمر العباد بالحرص في أقوالهم وأفعالهم وإسرارهم وإضمارهم لعلمه بموارد أفعالهم. واستدل على العلم بالخلق، وكيف لا يكون خالقاً لفعل العبد وقدرته تامة لا قصور فيها وهي متعلقة بحركة

(٣٧) ينظر تصنيف الإمام البخاري فيه لكتاب "خلق أفعال العباد"

أبدان العباد والحركات متماثلة وتعلق
القدرة بها لذاتها فما الذي يقصر تعلقها
عن بعض الحركات دون البعض مع
تماثلها؟

أو كيف يكون الحيوان مستبدأً بالاختراع
ويصدر من العنكبوت والنحل وسائر
الحيوانات من لطائف الصناعات ما
يتحير فيه عقول ذوي الألباب فكيف
انفردت هي باختراعها دون رب الأرباب
وهي غير عالمة بتفصيل ما يصدر منها من
الاكتساب؟

هيهات هيهات! ذلت المخلوقات وتفرد
بالمملك والملكوت جبار الأرض والسموات

٢. الأصل الثاني أن انفراد الله سبحانه باختراع حركات العباد لا يخرجها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب.^(٣٨)

(٣٨) معنى الكسب: أن يكون الفعل بقدره محدثة ؛ وهو عرض
مقارن للفعل، يخلقه الله سبحانه وتعالى عند قصد الاكتساب
فكل من وقع منه الفعل بقدره قديمة، فهو فاعل خالق (وهو الله)،
ومن وقع منه بقدره محدثة (الإنسان)، فهو مكتسب، وهذا قول
أهل الحق». (مقالات الإسلاميين ص ٣٠٤)

وقال الامام ابن فورك الفاعل على الحقيقة هو الله عز وجل
وقال الامام الباقلاني : أن العبد له كسب، وليس مجبوراً، بل
مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية ... وهي خلق الله تعالى، فما
يتصف به الحق لا يتصف به الخلق، وما يتصف به الخلق لا
يتصف به الحق، وكما لا يقال لله تعالى إنه مكتسب، كذلك لا
يقال للعبد إنه خالق (الانصاف ص ٤٣)

~~~~~

بل الله تعالى خلق القدرة والمقدور جميعاً  
 وخلق الاختيار والمختار جميعاً. فأما القدرة  
 فوصف للعبد وخلق للرب سبحانه وليست  
 بكسب له. وأما الحركة فخلق للرب تعالى  
 ووصف للعبد وكسب له فإنها خلقت  
 مقدورة بقدرة هي وصفه وكانت للحركة  
 نسبة إلى صفة أخرى تسمى قدرة فتسمى  
 باعتبار تلك النسبة كسباً " وكيف تكون جبراً

---

وقال : أن الله تعالى هو الخالق وحده، لا يجوز أن يكون خالق  
 سواه، فإن جميع الموجودات من أشخاص العباد، وأفعالهم،  
 وحركات الحيوانات، قليلها وكثيرها، حسنها وقبيحها، خلق له تعالى  
 لا خالق لها غيره؛ فهي منه خلق، وللعباد كسب». [الإنصاف ص:

محضاً وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين  
الحركة المقدورة والردة الضرورية؟  
أو كيف يكون خلقاً للعبد وهو لا يحيط علماً  
بتفاصيل أجزاء الحركات المكتسبة وأعدادها  
وإذا يطل الطرفان لم يبق إلا الاقتصاد في  
الاعتقاد وهو أنها مقدورة بقدرة الله تعالى  
اختراعاً وبقدرة العبد على وجه آخر من  
التعليق يعبر عنه بالاكْتِسَاب<sup>(٣٩)</sup>.

---

(٣٩) قال في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد ص ٥٦: «ولما كان اسم  
الخالق والمخترع مطلقاً على من أوجد الشيء بقدرته، وكانت القدرة  
والمقدور جميعاً بقدرة الله تعالى، سمي خالقاً ومخترعاً، ولم يكن  
المقدور مخترعاً بقدرة العبد، وإن كان معه فلم يسم خالقاً ولا  
مخترعاً، ووجب أن يطلب، لهذا النمط من النسبة اسم آخر  
مخالف، فطلب له اسم الكسب تيمناً بكتاب الله تعالى، فإنه وجد

إطلاق ذلك على أعمال العباد في القرآن، وأما اسم الفعل فتردد في إطلاقه، ولا مشاحة في الأسماء بعد فهم المعاني»

وقال ابن الوزير في ايثار الحق ص ٢٨٥: قول أبي الحُسَيْن وَأَصْحَابَهُ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَأَصْحَابَهُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ هِيَ الْاِكْوَانُ أَعْنِي الْحَرَكَةَ وَالسَّكُونَ وَالْاجْتِمَاعَ وَالْاِفْتِرَاقَ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ أَشْيَاءَ حَقِيقِيَّةً وَأَنَّهَا لَا تُبُوتُ لَهَا وَلَا لَشَيْءٍ مِنَ الْأَجْسَامِ فِي الْأَزَلِّ وَالْعَدَمِ وَإِنَّ التُّبُوتَ وَالْوُجُودَ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَكَذَلِكَ الْأَزَلُّ وَالْقَدَمُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْبَيْتِ. بخلاف قول امام الحرمين في ان افعال العباد هي اُكْوَانُ ذَوَاتٍ حَقِيقِيَّةٍ..

وروى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ أَفْعَالَ الْعِبَادِ فَقَالَ هِيَ مِنَ اللَّهِ خَلْقٌ وَمِنَ الْعِبَادِ فَعَلٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهَا أَحَدًا بَعْدِي.

لذا قال اهل السنة بإثبات نسبة الأفعال كلها إلى الله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيرا أو شرا، فهي لله خلق وللعباد كسب، ولا ينسب شيء من الخلق إلى غير الله تعالى، فيكون شريكا وندا ومساويا له في نسبة الفعل إليه.

والخلاصة ان الجهمية حيث قالوا، لا قدرة للعبد أصلا، وعلى المعتزلة حيث قالوا: لا دخل لقدرة الله فيها.

وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور أن يكون بالاختراع فقط؛ إذ قدرة الله تعالى في الأزل قد كانت متعلقة بالعالم ولم يكن الاختراع حاصلًا بها وهي عند الاختراع متعلقة

---

قال القاري في ٢٥/١٧٧ عمدة القاري : المذهب الحق أن لا جبر ولا قدر، ولكن أمر بين الأمرين، أي: بخلق الله وكسب العبد، وهو قول الأشعرية. قيل: لا تخلو أفعال العبد إما أن تكون بقدرته، وإما أن لا تكون بقدرته، إذ لا واسطة بين النفي والإثبات، فإن كانت بقدرته فهو القدر الذي هو مذهب المعتزلة، وإن لم تكن بها فهو الجبر المحض الذي هو مذهب الجهمية. وأجيب: بأن للعبد قدرة فلا جبر، وبها يفرق بين النازل من المنارة والساقط منها، ولكن لا تأثير لها بل الفعل واقع بقدرة الله وتأثير قدرته فيه بعد تأثير قدرة العبد عليه، وهذا هو المسمى بالكسب، فقول: القدرة صفة تؤثر على وفق الإرادة فإذا نفيت التأثير عنها فقد نفيت القدرة لانتهاء الملزوم عند انتفاء لازمه، وأجيب: بأن هذا التعريف غير جامع لخروج القدرة الحادثة عنه، بل التعريف الجامع لها هو أنها صفة يترتب عليها الفعل أو الترك. (انظر فتح الباري لابن حجر ٤٢٨/١٣)



~~~~~

به نوعاً آخر من التعلق فيه يظهر أن تعلق
القدرة ليس مخصوصاً بحصول المقدور بها

٣. الأصل الثالث أن فعل العبد وإن كان
كسباً للعبد فلا يخرج عن كونه مراداً لله
سبحانه (٤٠).

(٤٠) قول أهل السنة بأنه لا يلزم من كون الشيء معللاً بشيء أن يكون ذلك الشيء أي: العلة مراداً ولا يلزم أن يكون غيره مراداً. فان قيل : أفعال الله لا بد أن تكون معللة فالجواب : بأنه لا يلزم من وقوع التعليل وجوبه، ونحن نقول: بجواز التعليل فان قيل : أفعال العباد مخلوقة لهم لإسناد العبادة إليهم فالجواب بأنه لا حجة لهم فيه لأن الإسناد من جهة الكسب وكون العبد محللاً لها. فالمعتزلة قالوا أن إرادة الله تعالى لا تتعلق إلا بالخير، وأما الشر فليس مراداً له!! وهنا مسألة إرادة الكفر والرضا بالكفر؛ قال النفراوي في الفواكه الدواني ١/٦٠ :

إن للكفر نسبة إلى الله باعتبار إيجاد له، ونسبة إلى المخلوق باعتبار تحليلته به، وإنكاره إنما يجب باعتبار النسبة الثانية دون

فلا يجري في الملك والمملوك طرفة عين ولا
لفتة خاطر ولا فلتة ناظر إلا بقضاء الله
وقدرته وبإرادته ومشيئته^(٤١). ومنه الشر

الأولى، والرضا به إنما يجب باعتبار النسبة الأولى دون الثانية، فإذا
ابتلى الله الإنسان بالمرض فتألم منه بمقتضى طبعه مع كونه لم
ينسب للبارئ جوراً فهذا عدم رضا بالمقضي لا بالقضاء، وإن قال:
لم أفعل شيئاً حتى أستوجب هذا فهذا عدم رضا بالقضاء، فنحن
مأمورون بالرضا بالقضاء ولا نتعرض لجهة ربنا إلا بالإجلال
والتعظيم، ولا نتعرض لما هو من سلطنته وقهره؛ لأنه خالقنا
ومالكنا

(٤١) لا فرق بين الإرادة والمشيئة وإرادة الله أزلية يستحيل تجددتها
والمقصود أن كل الحوادث بإرادة الله ومشيئته وقضائه وقدره خيراً
كانت أو شراً طاعة كانت أو معصية لكن الطاعة بقضائه وقدره
ومحبته ورضاه؛ أمره والمعصية بإرادته وقضائه وقدره وسخطه
وكرهته لا بأمره ومحبته ورضاه لأن المحبة والرضا إرادة الشيء مع
استحسانه.

والخير^(٤٢) والنفع والضر والإسلام والكفر^(٤٣) والعرفان والنكر والفوز والخسران والغواية

وللإرادة ثلاث تعلقات على ما في ذلك من الخلاف: صلوي قديم، وتنجيزي قديم وتنجيزي حادث، فإيمان المؤمن تعلقت به الإرادة التعلقات الثلاث وكفره تعلقت به الصلوي دون ما عداه من التنجيزيين.

(٤٢) فرّق اهل السنة بين الارادة (يريد) وبين يريد بمعنى الرضا والمحبة!! لذلك فالله خالق كل شيء يما فيها اعمال الانسان من حيث اليجاد كفعل محض اما الانجاز يكون من العبد .
فيوجد الله الفعل مع كراهته له أي نهيه.

(٤٣) قالت المعتزلة: الكفر والمعاصي ليست بإرادته تعالى، لأن الإرادة عندهم مطابقة الأمر وعند المحققين مطابقة الفعل فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وقالت المعتزلة المعاصي ليست بقضاء الله وقدره كما قالوا في الإرادة لنا قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: ٤٩]. وقد قال - علي كرم الله وجهه - «لقدري أتقدر بالله أو مع الله أو دون الله فإن قلت بالأول فأنت مؤمن بالله والقدر وإلا ضربت عنقك» وقال لآخر «خلقك الله كما شاء أو كما شئت» قال كما شاء قال ويصرفك فيما شاء أو فيما شئت قال:

والرشد والطاعة والعصيان والشرك والإيمان^(٤٤)

فيما شاء قال: ويصيرك إلى ما شاء أو إلى ما شئت قال إلى ما شاء
قال إذا فليس لك من الأمر شيء
فلزمهم أنه وقع نقص في ملك الله جل وعز إذ وقع فيه على قولهم
مالايريدته تعالى فالتعلقات عند أهل السنة ثلاثة مرتبة تعلق
القدرة وتعلق الإرادة وتعلق العلم بالممكنات.
(٤٤) هل يجوز إطلاق القول بأن الله تعالى أراد الكفر والمعصية أم
لا ؟

والجواب : لايجوز إطلاق ذلك وإن صح في الاعتقاد لأن الإطلاق
يلزم فيه الأدب مع الله تعالى وأن ذلك يوهم أن المعصية حسنة
مأمور بها وقيل بالجواز قال ابن العربي قال شيخنا والصحيح
الجواز حيث لا إيهام قلت الأظهر الأول مع اعتقاد أن لخالق إلا الله
وأن جميع الكائنات بمراده (الدر الثمين ٣٨)

لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه يضل من
 يشاء ويهدي من يشاء " لا يسئل عما يفعل
 وهم يسألون "

ويدل عليه من النقل قول الأمة قاطبة " ما
 شاء كان وما لم يشأ لم يكن " وقول الله عز
 وجل " أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً "
 وقوله تعالى " ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها
 " ويدل عليه من جهة العقل أن المعاصي إن
 كان الله يكرهها ولا يريد^(٤٥)ها وإنما هي جارية
 على وفق إرادة العدو إبليس لعنه الله مع أنه
 عدو لله سبحانه، والجاري على وفق إرادة

(٤٥) فيوجد الله الفعل مع كراهته له أي نهيه . والقضاء هو إرادة
 الله المتعلقة أزلاً تنجيها.

العدو أكثر من الجاري على وفق إرادته تعالى
فليت شعري كيف يستجيز المسلم أن يرد
ملك الجبار ذي الجلال والإكرام إلى رتبة لو
ردت إليها رئاسة زعيم ضيعة لاستنكف منها؛
إذ لو كان ما يستمر لعدو الزعيم في القرية
أكثر مما يستقيم له لاستنكف من زعامته
وتبرأ عن ولايته. والمعصية هي الغالبة على
الخلق وكل ذلك جار عند المبتدعة على
خلاف إرادة الحق تعالى وهذا غاية الضعف
والعجز، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين
علواً كبيراً. ثم مهما ظهر أن أفعال العباد
مخلوقة لله صبح أنها مرادة له. فإن قيل:
فكيف ينهى عما يريد ويأمر بما لا يريد؟ قلنا:

~~~~~

الأمر غير الإرادة. ولذلك إذا ضرب السيد عبده فعاتبه السلطان عليه فاعتذر بتمرد عبده عليه فكذبه السلطان - فأراد إظهار حجته بأن يأمر العبد بفعل ويخالفه بين يديه - فقال له: أسرج هذه الدابة بمشهد من السلطان، فهو يأمره بما لا يريد امتثاله، ولو لم يكن أمراً لما كان عذره عند السلطان ممهداً، ولو كان مريداً لامتثاله لكان مريداً لهلاك نفسه وهو محال<sup>(٤٦)</sup>

---

(٤٦) والحاصل أنه يجب التصديق بعموم إرادة الله تعالى بجميع الممكنات خيراً كانت أو شراً حلوا أو مرا، وفسروا الخير بالطاعات والحلو بلذتها ونواها والشر بالمعصية والمر بمشقتها وعقابها

٤. الأصل الرابع أن الله تعالى متفضل  
 بالخلق<sup>(٤٧)</sup> والاختراع ومتطول بتكليف  
 العباد ولم يكن الخلق والتكليف واجباً  
 عليه

وقالت المعتزلة وجب عليه ذلك لما فيه من  
 مصلحة العباد وهو محال؛ إذ هو الموجب  
 والامر والناهي وكيف يهدف لإيجاب أو  
 يتعرض للزوم وخطاب؟

---

(٤٧) ويتفرع من هذا الأصل مسألة ان المسلم يدخل الجنة لفضله  
 تعالى لا للاستحقاق كما قالت المعتزلة! فلا شيء يوجب على الله  
 فعل شيء فهو المتصرف الكامل في ملكه ويجب الا يكون له ندا في  
 الذات او الصفات او الافعال..



والمراد بالواجب أحد أمرين:

إما الفعل الذي في تركه ضرر إما آجل؛ كما يقال يجب على العبد أن يطيع الله حتى لا يعذبه في الآخرة بالنار، أو ضرر عاجل: كما يقال يجب على العطشان أن يشرب حتى لا يموت. وإما أن يراد به الذي يؤدي عدمه إلى محال كما يقال وجود المعلوم واجب إذ عدمه يؤدي إلى محال وهو أن يصير العلم جهلاً، فإن أراد الخصم بأن الخلق واجب على الله بالمعنى الأول فقد عرضه للضرر وإن أراد به المعنى الثاني فهو مسلم؛ إذ بعد سبق العلم لأبد من وجود المعلوم وإن أراد به معنى ثالثاً فهو غير مفهوم. وقوله " يجب

~~~~~  
 لمصلحة عباده " كلام فاسد فإنه إذا لم
 يتضرر بترك مصلحة العباد لم يكن للوجوب
 في حقه معنى. ثم إن مصلحة العباد في أن
 يخلقهم في الجنة فأما أن يخلقهم في دار
 البلايا ويعرضهم للخطايا ثم يهدفهم لخطر
 العقاب وهول العرض والحساب فما في ذلك
 غبطة عند ذوي الألباب

٥. الأصل الخامس أنه يجوز على الله
 سبحانه أن يكلف الخلق ما لا يطيقونه

خلافاً للمعتزلة - ولو لم يجز ذلك لاستحال
 سؤال دفعه وقد سألوا ذلك فقالوا " ربنا ولا

تحملنا ما لا طاقة لنا به " ولأن الله تعالى أخبر
 نبيه صلى الله عليه وسلم بأن أبا جهل لا
 يصدقه، ثم أمره بأن يأمره بأن يصدقه في
 جميع أقواله وكان من جملة أقواله أنه لا
 يصدقه، فكيف يصدقه في أنه لا يصدقه
 وهل هذا إلا محال وجوده؟

٦. الأصل السادس أن لله عز وجل إيلام
 الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابق ومن
 غير ثواب لاحق

خلافاً للمعتزلة - لأنه متصرف في ملكه ولا
 يتصور أن يعدو تصرفه ملكه،

~~~~~

والظلم هو عبارة عن التصرف في ملك الغير  
 بغير إذنه وهو محال على الله تعالى فإنه لا  
 يصادف لغيره ملكاً حتى يكون تصرفه فيه  
 ظلماً؛ ويدل على جواز ذلك وجوده فإن ذبح  
 البهائم إيلاً لها وما صب عليها من أنواع  
 العذاب من جهة الآدميين لم يتقدمها  
 جريمة. فإن قيل: إن الله تعالى يحشرها  
 ويجازيها على قدر ما قاسته من الآلام ويجب  
 ذلك على الله سبحانه؟ فقول: من زعم أنه  
 يجب على الله إحياء كل نملة وطئت وكل بقعة  
 عركت حتى يثيبها على آلامها فقد خرج عن  
 الشرع والعقل؛ إذ يقال وصف الثواب  
 والحشر بكونه واجباً عليه إن كان المراد به

~~~~~  
 أن يتضرر بتركه فهو محال، وإن أريد به غيره
 فقد سبق أنه غير مفهوم إذ خرج عن المعاني
 المذكورة للواجب.

٧. الأصل السابع أنه تعالى يفعل بعباده ما
 يشاء فلا يجب عليه رعاية الأصلح
 لعباده^(٤٨)

(٤٨) قال الحافظ ابن حجر (فتح الباري ١١/٤٩٠): لا يجب على
 الله رعاية الأصلح خلافاً لمن قال به من المعتزلة لأن فيه أن بعض
 الناس يذهب جميع عمره في طاعة الله، ثم يختم له بالكفر—
 والعياذ بالله - فيموت على ذلك. فيدخل النار ولو كان يجب عليه
 رعاية الأصلح لم يحبط جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات
 عليها، ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره.

~~~~~  
 أنه لا يجب عليه سبحانه شيء بل لا يعقل  
 في حقه الوجوب فإنه " لا يسأل عما يفعل  
 وهم يسألون "

وليت شعري بما يجيب المعتزلي في قوله " إن  
 الأصل واجب عليه " في مسألة نعرضها عليه:  
 وهو أن يفرض مناظرة في الآخرة بين صبي  
 وبين بالغ ماتا مسلمين فإن الله سبحانه يزيد  
 في درجات البالغ ويفضله على الصبي لأنه  
 تعب بالإيمان والطاعات بعد البلوغ، ويجب  
 عليه ذلك - عند المعتزلي - فلو قال الصبي: يا  
 رب لم رفعت منزلته عليّ فيقول: لأنه بلغ  
 واجتهد في الطاعات، ويقول الصبي: أنت  
 أمتني في الصبا فكان يجب عليك أن تديم

حياتي حتى أبلغ فأجتهد " فقد عدلت عن العدل في التفضل عليه بطول العمر له دوني فلم فضلته؟ فيقول الله تعالى: لأنني علمت أنك لو بلغت لأشركت أو عصيت فكان الأصلح لك الموت في الصبا - هذا عذر المعتزلي عن الله عز وجل - وعند هذا ينادى الكفار من دركات لظى ويقولون: يا رب أما علمت أننا إذا بلغنا أشركنا فهلا أمتنا في الصبا فإننا رضينا بما دون منزلة الصبي المسلم؟ فبماذا يجاب عن ذلك وهل يجب عند هذا إلا القطع بأن الأمور الإلهية تتعالى بحكم الجلال عن أن توزن بميزان أهل الاعتزال؟.

فإن قيل: مهما قدر على رعاية الأصلح للعباد  
ثم سلط عليهم أسباب العذاب كان ذلك  
قبحاً لا يليق بالحكمة؟

قلنا: القبح ما لا يوافق الغرض<sup>(٤٩)</sup> حتى إنه  
قد يكون الشيء قبيحاً عند شخص حسناً  
عند غيره إذا وافق غرض أحدهما دون الآخر  
حتى يستقبح قتل الشخص أولياؤه  
ويستحسنه أعداؤه.

١. فإن أريد بالقبيح ما لا يوافق غرض الباري  
سبحانه فهو محال إذ لا غرض له فلا يتصور

---

(٤٩) التقبيح كالمعاصي إنما تكون بعد تقدير الشرع إذ لا يعلم كون  
الفعل معصية إلا من الشرع فعندنا: الحسن ما حسنه الشرع  
والقبيح ما قبحه الشرع



منه قبح كما لا يتصور منه ظلم إذ لا يتصور منه التصرف في ملك الغير.

٢. وإن أريد بالقبيح ما لا يوافق غرض الغير فلم قلت إن ذلك عليه محال؟ وهل هذا إلا مجرد تشه يشهد بخلافه ما قد فرضناه من مخاصمة أهل النار؟

ثم الحكيم معناه العالم بحقائق الأشياء القادر على إحكام فعلها على وفق إرادته وهذا من أين يوجب رعاية الأصلح؟

وأما الحكيم منا يراعي الأصلح نظراً لنفسه ليستفيد به في الدنيا ثناءً وفي الآخرة ثواباً أو يدفع به عن نفسه آفة. وكل ذلك محال على الله سبحانه وتعالى

٨. الأصل الثامن أن معرفة الله سبحانه  
وطاعته واجبة بإيجاب الله تعالى وشرعه  
لا بالعقل

خلافاً للمعتزلة - لأن العقل وإن أوجب  
الطاعة

- فلا يخلو إما أن يوجبها لغير فائدة وهو  
محال فإن العقل لا يوجب العبث،  
- وإما أن يوجبها لفائدة وغرض وذلك لا  
يخلو

- إما أن يرجع إلى المعبود وذلك محل في  
حقه تعالى فإنه يتقدس عن الأغراض  
والفوائد بل الكفر، والإيمان والطاعة  
والعصيان في حقه تعالى سيات

~~~~~  
- وإما أن يرجع ذلك إلى غرض العبد وهو
أيضاً محال لأنه لا غرض له في الحال
بل يتعب به وينصرف عن الشهوات
لسببه وليس في المآل إلا الثواب
والعقاب.

ومن أين يعلم أن الله تعالى يثيب على
المعصية والطاعة ولا يعاقب عليهما مع أن
الطاعة والمعصية في حقه يتساويان، إذ
ليس له إلى أحدهما ميل ولا به لأحدهما
اختصاص وإنما عرف تمييز ذلك بالشرع،
ولقد زل من أخذ هذا من المقايسة بين
الخالق والمخلوق حيث يفرق بين الشكر

والكفران لما له من الارتياح والاهتزاز والتلذذ بأحدهما دون الآخر.

فإن قيل: فإذا لم يجب النظر والمعرفة إلا بالشرع والشرع لا يستقر ما لم ينظر المكلف فيه؛ فإذا قال المكلف للنبي: إن العقل ليس يوجب على النظر والشرع لا يثبت عندي إلا بالنظر ولست أقدم على النظر، أدى ذلك إلى إفحام الرسول صلى الله عليه وسلم؟

قلنا: هذا يضاهي قول القائل للواقف في موضع من المواضع إن وراءك سبعاً ضارياً فإن لم تبرح عن المكان قتلك وإن التفت وراءك ونظرت عرفت صدقي، فيقول الواقف لا يثبت صدقك ما لم ألتفت ورأي

~~~~~  
 ولا ألتفت ورائي، ولا أنظر ما لم يثبت  
 صدقك؛ فيدل هذا على حماقة هذا القائل  
 وتهدفه للهلاك ولا ضرر فيه على الهادي  
 المرشد؛

فكذلك النبي صلى الله عليه وسلم يقول "   
 إن وراءكم الموت ودونه السباع الضارية  
 والنيران المحرقة إن لم تأخذوا منها حذرکم  
 وتعرفوا لي صدقي بالالتفات إلى معجزتي وإلا  
 هلكتم، فمن التفت عرف واحترز ونجا ومن  
 لم يلتفت وأصر هلك وتردى ولا ضرر على  
 إن هلك الناس كلهم أجمعون، وإنما على  
 البلاغ المبين " فالشرع يعرف وجود السباع  
 الضارية بعد الموت. والعقل يفيد فهم كلامه

~~~~~  
والإحاطة بإمكان ما يقوله في المستقبل.
والطبع يستحث على الحذر من الضرر،
ومعنى كون الشيء واجباً أن في تركه ضرراً،
ومعنى كون الشرع موجباً أنه معرف للضرر
المتوقع فإن العقل لا يهدي إلى التهدف
للضرر بعد الموت عند اتباع الشهوات، فهذا
معنى الشرع والعقل وتأثيرهما في تقدير
الواجب، ولولا خوف العقاب على ترك ما
أمر به لم يكن الوجوب ثابتاً، إذ لا معنى
للواجب إلا ما يرتبط بتركه ضرر في الآخرة

٩. الأصل التاسع أنه ليس يستحيل بعثه الأنبياء عليهم السلام^(٥٠)

خلافاً للبراهمة - حيث قالوا: لا فائدة في بعثتهم إذ في العقل مندوحة عنهم لأن العقل لا يهدي إلى الأفعال المنجية في الآخرة كما لا يهدي إلى الأدوية المفيدة للصحة، فحاجة الخلق إلى الأنبياء كحاجتهم إلى الأطباء ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة ويعرف صدق النبي بالمعجزة.

(٥٠) وقالت المعتزلة انبعثت الرسل عليهم السلام حكم واجب بالعقل بناء منهم على التحسين والتقبيح والصالح والأصلح وهو باطل

١٠. الأصل العاشر أن الله سبحانه قد
أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم خاتماً
للنبيين وناسخاً لما قبله من شرائع اليهود
والنصارى والصابئين؟

وأيده بالمعجزات الظاهرة والآيات الباهرة
كانشقاق القمر وتسبيح الحصى وإنطاق
العجماء وما تفجر من بين أصابعه من الماء.
ومن آياته الظاهرة التي تحدى بها - مع كافة
العرب - القرآن العظيم فإنهم مع تمييزهم
بالفصاحة والبلاغة تهدفوا لسبه ونهيه وقتله
وإخراجه - كما أخبر الله عز وجل - عنهم ولم

يقدرُوا على معارضته بمثل القرآن، إذ لم يكن في قدرة البشر الجمع بين جزالة القرآن ونظمه، هذا مع ما فيه من أخبار الأولين مع كونه أمياً غير ممارس للكتب والإنباء عن الغيب في أمور تحقق صدقه فيها في الاستقبال كقوله تعالى " لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلّقين رءوسكم ومقصرين " وكقوله " ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين " ووجه دلالة المعجزة على صدق الرسل أن كل ما عجز عنه البشر لم يكن إلا فعلاً لله تعالى. فمهما كان مقروناً بتحدي النبي صلى الله عليه وسلم ينزل منزلة قوله "

~~~~~

صدقت " وذلك مثل القائل بين يدي الملك  
 المدعي على رعيته أنه رسول الملك إليهم فإنه  
 مهما قال لذلك إن كنت صادقاً فقم على  
 سريرك ثلاثاً واقعد - على خلاف عادتك -  
 ففعل الملك ذلك حصل للحاضرين علم  
 ضروري بأن ذلك نازل منزلة قوله " صدقت "  
 خلوق حيث يفرق بين الشكر والكفران لما له  
 من الارتياح والاهتزاز والتلذذ بأحدهما دون  
 الآخر.

## الركن الرابع

في السمعيات وتصديقه صلى الله عليه وسلم  
فيما أخبر عنه ومداره على عشرة أصول

### ١. الأصل الأول الحشر والنشر

وقد ورد بهما الشرع وهو حق والتصديق بهما واجب لأنه في العقل ممكن؛ ومعناه الإعادة بعد الإفناء وذلك مقدور لله تعالى كابتداء الإنشاء قال الله تعالى " قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة " فاستدل بالابتداء على الإعادة وقال عز وجل " ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة "

## والإعادة ابتداء ثان فهو ممكن كالأبتداء الأول

### ٢. الأصل الثاني سؤال منكرو نكير

وقد وردت به الأخبار فيجب التصديق به لأنه ممكن إذ ليس يستدعي إلا إعادة الحياة إلى جزء من الأجزاء الذي به فهم الخطاب وذلك ممكن في نفسه ولا يدفع ذلك ما يشاهد من سكون أجزاء الميت وعدم سماعنا للسؤال له، فإن النائم ساكن بظاهره ويدرك بباطنه من الآلام واللذات ما يحس بتأثيره عند التنبه، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع كلام جبريل عليه السلام

~~~~~  
 ويشاهده ومن حوله لا يسمعون ولا يرونه
 ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء فإذا
 لم يخلق لهم السمع والرؤية لم يدركوه.

٣. الأصل الثالث عذاب القبر^(٥١)

(٥١) قال المتولي (ت: ٤٧٨هـ) في المغني
 والدليل عليه أن العذاب والفتن في القبر ليس مما يستحيل عقلاً.
 وورد به دليل السمع فلا بد من إثباته.
 قال الله تعالى في قصة فرعون: {وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ} ...
 وهذا العذاب قيل الحشر لأن الله تعالى أخبر عما يكون يوم القيامة
 من حالهم: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} .
 والدليل عليه أن الأخبار قد تواترت باستعاذة رسول الله - صلى
 الله عليه وسلم - من عذاب القبر.
 وروى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرّ بقبرين فقال:
 إنهما يعذبان، وما يعذبان في كبيرة أما أحدهما فكان يمشي
 بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستنزه من البول.

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " استنزهاوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه " .

وروى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، لما وضع سعد بن أبي وقاص في القبر تغير وجهه فقال: " سبحان الله " فسئل عن ذلك فقال: " رأيت ضَمَّةً ضَمَّةً فتلفت منها أضلاعه " .

فإن قيل: نحن نشاهد الميت كما كان لم يتغير حتى لو كان على بطنه قدح من ماء لم يتغير عن حاله .

يقال لهم: إن مثل هذه الاستعدادات لا يُعَوَّل عليها .

وهو مثل استبعاد الكفرة إحياء العظام البالية وإعادة الخلق بعد إفنائهم والله تعالى قادر أن يربأ صورته على حاله، والماء على بطنه ويكون هو مُعَذِّباً، كما أننا نشاهد الرجل به الوجع الشديد والألم العظيم وهو على صفته .

فإن قيل: فَمَنْ أَكَلَتْهُ السَّبَاعُ أو أَحْرِقَ وَفَرَّقَ رماده كيف يسئل وكيف يرد إليه الروح؟ فيقال له: ليس من شرط الحياة بنية مجتمعة ولا جثة كبيرة .

فإننا نشاهد حيوانات صغيرة الجسم .

وإذا لم يكن كثر الجثة شرطاً فالله تعالى يجمع منها جزءاً يعلمه ويردّ إليه الروح ويتوجه عليه السؤال والعقاب لو أراد معاقبته، وليس ذلك بمستحيل .

وقد ورد الشرع به قال الله تعالى " النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب " واشتهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح الاستعاذة من عذاب القبر وهو ممكن فيجب التصديق به ولا يمنع من التصديق به تفرق أجزاء الميت في بطون السباع وحواصل الطيور؛ فإن المدرك لألم العذاب من الحيوان أجزاء مخصوصة يقدر الله تعالى على إعادة الإدراك إليها^(٥٢)

(٥٢) قال الامام سعد الدين التفتازاني - رحمه الله تعالى على شرحه المختصر المسمى بـ (العقائد)، للإمام عمر النسفي : وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين خص البعض لأن منهم من لا يريد الله تعالى تعذيبه فلا يعذب، ((وتنعيم أهل

٤. الأصل الرابع الميزان

وهو حق قال الله تعالى " ونضع الموازين القسط ليوم القيامة " وقال تعالى " فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون، ومن خفت موازينه " الآية

ووجهها أن الله تعالى يحدث في صحائف الأعمال وزناً بحسب درجات الأعمال عند الله تعالى فتصير مقادير أعمال العباد معلومة

الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى ويريده)) وهذا أولى مما وقع في عامة الكتب من الاقتصار على إثبات عذاب القبر دون تنعيمه بناء على أن النصوص الواردة فيه أكثر وعلى أن عامة أهل القبور كفار وعصاة، فالتعذيب بالذكر أجدر

للعباد حتى يظهر لهم العدل في العقاب أو الفضل في العفو وتضعيف الثواب^(٥٣)

(٥٣) يعني أن أعمال العباد توزن بميزان والصحيح الذي عليه السلف أنه ميزان حسي له كفتان ولسان، واختلف القائلون بأنه جسم هل هو ميزان واحد أو لكل أمة ميزان أو لكل واحد ميزان، والصحيح أنه واحد وما ورد في القرآن وغيره بلفظ الجمع فلعلظمه

والموازين جمع ميزان وظاهر هذا أن الميزان متعدد وهل بحسب كل أمة أو بحسب كل شخص شخص أو الميزان متحد والمتعدد الموزونات ثلاثة أقوال الصحيح منها الآخر إذ لم يدل قاطع على خلافه ولا راجح من الأدلة عليه وأنكرت المعتزلة أن يكون ميزاناً حسياً وقالوا هو شيء يعرف به مقادير الأعمال كما تعرف الأوقات بميزان الشمس ونحوه

وقالوا: إن الأعمال معان فلا يمكن وزنها وسبب إنكارهم الميزان أن الأعمال أعراض إن أمكن إعادتها، لم يكن وزنها؛ ولأنها معلومة لله فوزنها عبث، ورد عليهم أهل السنة بأنه ورد في الحديث، أن كتب الأعمال هي التي توزن فلا إشكال، وعلى تقدير كون أعمال العباد

معللة بالأغراض، لعل في الوزن حكمة لا نطلع عليها، وعدم
اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث

وظاهر النصوص يقتضيه فلا وجه للعدول عنه

وظاهر الآية العموم في المؤمنين محسنين كانوا أو مسيئين.

وفي الكافرين يوزن اعمالهم وهو مذهب الجمهور الأكثر قال:
القرطبي في التذكرة ص ٣٩) فتجمع له هذه الأمور اعمال الخير في

الدنيا وتوضع في ميزانه -يعني الكافر- فيرجح الكفر بها.

وقيل أن الكافر لا يوزن له عمل لقوله تعالى، {فلا نقيم لهم يوم

القيامة وزنا}، وأجاب الجمهور وأولها من قال بالأول بأنه على

حذف الصفة والمعنى وزنا نافعا،

والميزان ليس لكل أحد للحديث الصحيح فإن فيه: «يقال يا محمد

أدخل الجنة من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن»

وأجزي الأنبياء فالذي لا يحاسب لا توزن أعماله، وذكر بعض

الأكابر: أهل الصبر أيضا لا توزن أعمالهم وإنما يصب لهم الأجر

صبا

وقت الوزن بعد الحساب ومكانه بين الجنة والنار، وإحدى كفتيه

على الجنة والأخرى على النار

٥. الأصل الخامس الصراط ^(٥٤)

وهو جسر ممدود على متن جهنم أرق من الشعرة وأحد من السيف قال الله تعالى " فاهدوهم إلى صراط الجحيم وقفوهم إنهم مسئولون " وهذا ممكن فيجب التصديق به فإن القادر على أن يطير الطير في الهواء قادر على أن يسير الإنسان على الصراط

(٥٤) وذكر الصراط في غير موضع من كتابه، وورد بثبوته صحيح الروايات، وما يلحق الناس عليه من الأهوال، {وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ}.

فيجوزه العباد بقدر أعمالهم مناجون متفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم، وقوم أوبقتهم فيها أعمالهم فيطرحون في غير الحياة فينبئون كما تنبت الحبة.

وأن الله عز وجل لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

٦. الأصل السادس أن الجنة والنار مخلوقتان^(٥٥)

قال الله تعالى " وسارعوا إلى مغفرة من ربكم
وجنة عرضها السموات والأرض^(٥٦) أعدت

(٥٥) يعني أن الجنة والنار مخلوقتان الآن لقوله تعالى {أُعِدَّتْ
لِلْمُتَّقِينَ} {أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} ولا يكون معداً إلا ما كان حاصلًا وإلا ما
كان ثابتاً فالحمل على ظاهر النصوص واجب هذا مذهب أهل
السنة خلافاً لجمهور المعتزلة

لم يرد نص صريح في مكان الجنة والنار والأكثر على أن الجنة فوق
السموات السبع وتحت العرش تشبهاً بقوله تعالى {عِنْدَ سِدْرَةِ
الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى} [النجم: ١٤، ١٥] وقوله عليه السلام:
«سقف الجنة عرش الرحمن والنار تحت الأرضين السبع» والحق
تفويض ذلك إلى علم العليم الخبير

(٥٦) قال ابن كثير في التفسير: وقد روينا في مسند الإمام أحمد أن
هرقل كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم إنك دعوتني إلى جنة
عرضها السماوات والأرض، فأين النار؟ فقال النبي صلى الله عليه
وسلم: سبحان الله فأين الليل إذا جاء النهار؟

~~~~~  
 للمتقين " فقلوه تعالى " أعدت " دليل على  
 أنها مخلوقة فيجب إجراؤه على الظاهر إذ لا  
 استحالة فيه، ولا يقال لا فائدة في خلقهما  
 قبل يوم الجزاء لأن الله تعالى " لا يسئل عما  
 يفعل وهم يسئلون" (٥٧)

---

وقال الأعمش وسفيان الثوري وشعبة عن قيس بن مسلم عن  
 طارق بن شهاب: إن ناساً من اليهود سألوا عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه عن جنة عرضها السماوات والأرض، فأين النار؟  
 فقال لهم عمر: رأيتم إذا جاء النهار أين الليل؟ وإذا جاء الليل أين  
 النهار؟ فقالوا: لقد نزعنا مثلها من التوراة. رواه ابن جرير من ثلاث  
 طرق.....

قلت : لا يلزم من عدم مشاهدتنا الليل إذا جاء النهار أن لا يكون  
 في مكان او عدم الليل يدل على وجود النهار والعكس صحيح ..  
 (٥٧) لا خلاف بين اهل السنة على ابدية الجنة وانها باقية باهلها  
 كما اخبر الله في محكم تنزيله والخلاف في فناء النار .. والاصل ان  
 اهل السنة من ائمة المذاهب الاربعة ان النار كذلك لا تفتى وباقية

باهلها مخلصون فيها الا ان هناك قول مرجوح للشيخ ابن تيمية  
والشيخ الاكبر ابن عربي مخالف لذلك مسألة [ فناء النار ] بين ابن  
عربي وابن تيمية

جاءني السؤال التالي من احد اصدقائي.... السؤال : هل خالف ابن  
عربي وابن تيمية اهل السنة في مسألة فناء النار .. وما حدود  
مخالفتهما ؟

الجواب:

(١). اجماع اهل السنة : بقاء أهل النار في النار معذبين لا نهاية له  
، فهو بقاء إلى الأبد.. (خلود النار وخلود سكانها وخلود  
العذاب) وهذا الحد متفق عليه بين الشيخ الاكبر ابن عربي مع اهل  
السنة وخالفهم ابن تيمية بان النار فانية وعليه فسكانها يفنون.  
واستدل اهل السنة بادلة خاصة وعامة وردوا على شبهات ابن  
تيمية شبهة شبهة بما في الكفاية لدحض مخالفته هذه .

(٢). والتساؤل يحضر هنا : هل هذا الحد يكفي للمسلم باعتقاده  
ام يجب عليه الاعتقاد عن ماهية ذلك العذاب !! هل يبقى حسي  
ام يتحول الى معنوي استنادا الى قوله تعالى : {قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ  
بِهِ مَنْ أَشَاءُ} وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ { وفيما نقله رسول الله عن  
ربه : (إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي  
سبق غضبي) رواه البخاري

## باختصار

(٣). مخالفة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لاهل السنة بالقول بفناء النار وما يلزمه من هذا القول بفناء اهلها وبالتالي فناء العذاب...!! نسف كامل كما ترى!!

قال ابن القيم : أما خلق نفوس شريرة لا يزول شرها البتة، وإنما خلقت للشر المحض وللعذاب السرمدي الدائم بدوام خالقها سبحانه فهذا لا يظهر موافقته للحكمة والرحمة فالحكمة الإلهية تقتضي المنع من خلق نفوس لمجرد العذاب السرمدي...

(٤). مخالفة ابن عربي اقل بكثير اذ انه وافق اهل السنة بالقول بعدم فناء النار وعدم فناء اهلها وعدم فناء عذابها ... ثم قال ان العذاب يبقى لكن ينتهي الاحساس بالعذاب ويبقى سكان النار خالدين فيها كما قال جاء في القران والسنة...

وعلى الشيخ الاكبر فقدان الاحساس بان من مقتضيات صفة الرحمة التي هي كمال لله تعالى تسبق غضبه وعليه ينتهي الاحساس بالعذاب مع بقاء النار وسكانها لانه {مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ}.

وقال إنما يعذبه طهارة له ورحمة به فعذابه مصلحة له وإن تألم به غاية التألم .. وتخليص نفوس ساكنها من الشريوما ما ..

## ٧. الأصل السابع أن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم<sup>(٥٨)</sup>

وقد اخبر الله تعالى في قرآنه العظيم ان الفطرة التي عليها الانسان هي الحنفية بعدما أخذ ميثاقهم من ظهورهم : {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ} قَالُوا بَلَىٰ ۖ شَهِدْنَا { شَهِدْنَا } ثم قال رسول الله عن ربه : ( إني خلقت عبادي حنفاء كلهم فاجتالهم الشياطين عن دينهم ) رواه مسلم ... وعلى ذلك ان الكفر طارئ على الانسان وليس امرا ذاتيا وبالتالي قابل للزوال .... فإذا كان الايمان بربوبيته هي الفطرة قد أمكن زوالها بالكفر والشرك فزوال الكفر من الحق أولى ...

(٥٨) عقيدتنا أفضل الصحابة الخلفاء الراشدون الهادون المهديون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم وأن لا يذكر أحد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بأحسن ذكر والإمساك: عما شجر بينهم وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخرج ويظن بهم أحسن المذاهب



ولم يكن نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على إمام أصلاً؛ إذ لو كان أولى بالظهور من نصبه آحاد الولاة والأمراء على الجنود في البلاد ولم يخف ذلك فكيف خفي هذا؟ وإن ظهر فكيف اندرس حتى لم ينقل إلينا؟

فلم يكن أبو بكر إماماً إلا بالاختيار والبيعة وأما تقدير النص على غيره فهو نسبة للصحابة كلهم إلى مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرق الإجماع، وذلك مما لا يستجريء على اختراعه إلا الروافض،

~~~~~  
واعتماد أهل السنة تزكية جميع الصحابة
والثناء عليهم كما أثنى الله سبحانه وتعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم.

وما جرى بين معاوية وعلي رضي الله عنهما
كان مبنياً على الاجتهاد لا منازعة من معاوية
في الإمامة؛ إذ ظن علي رضي الله عنه أن
تسليم قتلة عثمان مع كثرة عشائريهم
واختلاطهم بالعسكري يؤدي إلى اضطراب أمر
الإمامة في بدايتها فرأى التأخير أصوب، وظن
معاوية أن تأخير أمرهم مع عظم جنايتهم
يوجب الإغراء بالأئمة ويعرض الدماء
للسفك.

وقد قال أفاضل العلماء: كل مجتهد مصيب^(٥٩). وقال قائلون: المصيب واحد ولم يذهب إلى تخطئة على ذو تحصيل أصلاً

(٥٩) قال أبو الوليد ابن رشد الجد، : الذي عليه أهل التحقيق: أن كل مجتهد مصيب، ومن الدليل على ذلك، وأن كانت الأدلة فيه أكثر من أن تحصى. أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: بم تحكم؟ قال: بكتاب الله قال: فإن لم تجد؟ قال فبسنة رسول الله قال: فإن لم تجد؟ قال أجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله وما أرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أرضى الله، ويستحيل في صفة الله، عز وجل، أن يرضى بخلاف ما هو الحكم عنده، وهي مسألة من الأصول فلا يصح الاحتجاج فيها بأخبار الآحاد، ولا بالظواهر المحتملة (مسائله ٢/٧٦٥)

وهذا مذهب القاضي أبو بكر الباقلاني - رَحِمَهُ اللهُ -، وحكى أن هذا هو مذهب مالك واستدل على ذلك من مذهبه بأن المهدي أمره أن يجمع مذهبه في كتاب يحمل عليه الناس، فقال له مالك - رَحِمَهُ اللهُ - : إن أصحاب رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قد تفرقوا في البلاد، وأخذ أهل كل ناحية عمن وصل إليهم، فدع الناس وما هم عليه؛ فلو أن مالكاً - رَحِمَهُ اللهُ - رأى أن كل مجتهد مصيب، لما رأى أن يقرهم على ما هو الخطأ عنده، وعلى هذا أصحاب الشافعي.

وقد روي عن أبي حنيفة القولان جميعاً، وكذلك فقد روي عن أبي الحسن الأشعري - رَحِمَهُ اللهُ - القولان جميعاً، والصحيح عنه أن كل مجتهد مصيب - وهو الحق والصواب

٨. الأصل الثامن أن فضل الصحابة رضي الله عنهم على تربيتهم في الخلافة

إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله عز وجل وذلك لا يطلع عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد ورد في الثناء على جميعهم آيات وأخبار كثيرة وإنما يدرك دقائق الفضل والترتيب فيه المشاهدون للوحي والتنزيل بقرائن الأحوال ودقائق التفصيل، فلولاً فهمهم ذلك لما رتبوا الأمر كذلك إذ كانوا لا تأخذهم في الله لومة لائم ولا يصرفهم عن الحق صارف.

٩. الأصل التاسع أن شرائط الإمامة بعد الإسلام والتكليف خمسة: الذكورة والورع والعلم والكفاية ونسبة قريش^(٦٠)

(٦٠) ونظراً لأهمية حقوق ولاية الأمور على الرعية، وعظيم ما لهم من حقوق، اهتم أهل السنة والجماعة بإيضاحها وبيانها، فمن مظاهر هذا الاهتمام أنك تجد ذلك كله في كتب العقيدة، التي بينت وأفصحت عن مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الأمر.

فهذه جملة من المسائل المتعلقة بالبيعة، وحقوق ولي الأمر، وما يجب له على رعيته على سبيل الإجمال والاختصار.

وقد تظاهر على ذلك أدلة من الكتاب والسنة وإجماع أهل العلم. ومقتضى ما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب السمع والطاعة لولاة الأمور فمن القرآن الكريم:

قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، فالخطاب والنداء للمؤمنين، وقيد لفظ ولي الأمر بقوله: منكم، مما يشير بدلالة أن ولي أمر المسلمين الذي يجب طاعته منا معاشر المؤمنين. وبهذا يتبين أن من مقتضى علو الإسلام ألا تكون ولاية الأمر إلا سلطان حقيقي وليس وظيفة شكلية!، له جميع الصلاحيات دون حد من سلطاته كراعي لهذه الامة، وهذا جلي وواضح في سياق الآية الكريمة في عنصريين: تلازم الأمر في طاعة الرسول وطاعة ولي الأمر!؛ مما يومئ -بلا شك- لقوة هذا السلطان في اتخاذ

واطلاق جميع القرارات التي تخدم الأمة؛ اضافة الى عنصر اطلاق لفظ أطيعوا دون تقييده بقرينة قد تصرفه عن سياقه.

لأن الألفاظ المجملة يدخل تحتها عناصر كثيرة متفق عليها وفق المعايير الشرعية. وقد بينت السنة مثل ما بين القرآن فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية(٢)

ومن أقوال اهل العلم :

١. قال الامام احمد -رحمه الله-: ليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه ولا تعن على فتنة بيد ولا لسان، بل كُفْ يدك ولسانك وهواك، والله عزَّ وجلَّ المعين(٣) (إن الخليفة المأمون قُتل من العلماء الذين لم يوافقوا مقولته في خُلُق القرآن، اضافة أنه أجبر الناس على أن يقولوا بهذا القول الباطل بل يترقى الى انه كفر عند اهل السنة والجماعة!!، ومع ذلك كله لم نسمع عن الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة أن أحداً منهم اعتصم أو خرج بكلمة. ولم يرد في التاريخ انهم رحمهم الله كانوا ينشرون معاييه أو أية مسائل تتخذ موطناً للخلاف من أجل أن يحمل الناس عليه الحقد والبغضاء والكراهية.)

٢. قال النووي -رحمه الله-: قوله صلى الله عليه وسلم: ((الإمامُ جُنَّةٌ)) أي: كالسِّتر؛ لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعضي، ويحيي ببضة الإسلام، ويتقيہ الناس، ويخافون سطوته"(٤).

٣. قال السيوطي في حاشية شرح الترمذي: قال القرطبي: أي يقتدى برأيه ونظره في الأمور العظام والوقائع الخطرة ولا يتقدم على رأيه ولا ينفرد بدونه بأمر مهم.(٥)

ومهما يكن في المجتمع من مفسد، فهذا لا يعطي ولا يمنح الرعية امراً ان ينزعوا يدأ من الطاعة سواء فعلاً او قولاً هو ثابت في الدين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنَّه ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان)) (٦) وعند وقوع هذا الامر ينبغي للمسلم أن يفعل ما أمرنا رسولنا صلى الله عليه وسلم عندما سأله -الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً-: فما تأمرنا يا رسول الله قال: «أدوا إليهم حقهم واسألوا الله حقكم».

وجه الدلالة من الحديث: ان يلزم المؤمن إذا بايع ولي أمره، أو لزمته البيعة أن يسمع ويطيع ولي الأمر بالمعروف، فعندئذ لزمته النصيحة لولي الأمر، وفي ذات الوقت لزمته نصره ولي الأمر.

فمن الفقهاء من يجوز القتال على ترك طاعة ولي الأمر ويجوز قتال هؤلاء، وهو قول طائفة من الفقهاء ويحكى هذا عن الشافعي رحمه الله.

وهذا يقتضي منا جميعاً ان نكن احتراماً خاصاً لولي الأمر، وأن نكرمته: فمكانة ولي الأمر لا ينبغي أن تهز بشكل من الأشكال؛ فوجوب إكرام المليك والسلطان وتحرُّيم إهانته إحدى مقتضيات علو أمة الإسلام:

قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((من أكرم سلطان الله أكرمه الله ، ومن أهان سلطان الله أهانه الله)) وهو حديث حسن .

وعن أنس بن مالك قال: نهانا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قالوا: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب)).

وقال أبو الدرداء -رضي الله عنه-: "إياكم ولعن الولاة ، فإنَّ لعنهم الحالقة، وبغضهم العاقرة"

قيل: يا أبا الدرداء ، فكيف نصنع إذا رأينا منهم ما لا نحب؟ قال: "اصبروا ، فإن الله إذا رأى ذلك منهم حبسهم بالموت" رواه ابن أبي عاصم في السنة وسنده صحيح .

لأن أهل السنة والجماعة يرون أن مخالفة ولي الأمر كبيرة وليست بفضيلة، وعدم الانقياد له مخالفة عظيمة، وأننا نجعله ديناً ندين الله به.

ومن ثوابت الإسلام في النصيحة لولي الأمر:

نصيحة السلطان يجب أن تكون سرّاً لا جهراً: فعن عياض بن غنم -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبيده علانية، وليأخذ بيده، فإن سمع منه فذاك، وإلا كان أدى (الذي عليه)) رواه أحمد وابن أبي عاصم في السنة والطبراني والحاكم والبيهقي وغيرهم وهو حديث صحيح.

لأن الأصل أن ولي الأمر في الإسلام هو الذي تناط به رعاية مصالح الرعية العامة، كقاعدة شرعية، وهو في نفس الوقت من يرعى بموجب المكانة مصلحة الجماعة المتمثلة في إقامة الدين والمحافظة على بقاء الأمة متماسكة.

وخلاصة القول:

أن قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية تُعطي لولي الأمر مساحة واسعة في الحكم لا ينازعه فيها أحد كون طاعته في السلسلة التي أمرنا الله بها هي نفس جنس طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة -يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف

أسأل الله أن يحفظ بلاد المسلمين من كيد الأعداء، وأن يحفظ علينا سيدي صاحب الجلالة الهاشمية وأن يحفظ علينا الأمن والأمان والإيمان.


~~~~~  
 لقوله صلى الله عليه وسلم " الأئمة من  
 قریش " وإذا اجتمع عدد من الموصوفين بهذه  
 الصفات فالإمام من انعقدت له البيعة من  
 أكثر الخلق، والمخالف للأكثر باغ يجب رده إلى  
 الانقياد إلى الحق

١٠. الأصل العاشر أنه لو تعذر وجود الورع  
 والعلم فيمن يتصدى للإمامة وكان في  
 صرفه إثارة فتنة لا تطاق حكمنا بانعقاد  
 إمامته

لأننا بين أن نحرك فتنة بالاستبدال، فما يلقي  
 المسلمون فيه من الضرر يزيد على ما يفوتهم

~~~~~

من نقصان هذه الشروط التي أثبتت لمزية
المصلحة فلا يهدم أصل المصلحة شغفاً
بمزاياها كالذي يبني قصراً ويهدم مصراً وبين
أن نحكم بخلو البلاد عن الإمام وبفساد
الأقضية وذلك محال. ونحن نقضي بنفوذ
قضاء أهل البغي في بلادهم لمسيس حاجتهم
فكيف لا نقضي بصحة الإمامة عند الحاجة
والضرورة؟

~~~~~  
فهذه الأركان الأربعة الحاوية للأصول الأربعين  
هي قواعد العقائد فمن اعتقدها كان موافقاً  
لأهل السنة ومبايناً لرهط البدعة.

فالله تعالى يسد لنا بتوفيقه ويهديننا إلى الحق  
وتحقيقه بمنه وسعة جوده وفضله، وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى آله وكل عبد مصطفى